

البنك المغربي للتجارة والصناعة

ملخص بيان المعلومات

إصدار سندات ثابتة بقيمة إجمالية 1,000,000,000 درهم مغربي

الشرحية ب (قابلة للمراجعة وغير مدرجة)	الشرحية أ (ثابتة غير مدرجة)	
1,000,000,000 درهم مغربي	1,000,000,000 درهم مغربي	الحد الأعلى
10,000	10,000	العدد الأقصى
100,000 درهم مغربي	100,000 درهم مغربي	القيمة الاسمية
10 سنوات	10 سنوات	أجل الاستحقاق
قابل للمراجعة سنوياً، استدلالاً بالسعر الكامل (السعر النقدي) على مدار 52 أسبوعاً المحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية لسوق سندات الخزينة الـ ثمانية كما تم نشره من طرف بنك المغرب بتاريخ 04/09/2018، بقيمة 3.32% بالإضافة إلى علاوة مخاطر أي بين 3.97% و 3.22% بالإضافة إلى علاوة مخاطر أي بين 3.07% و 2.42%	ثابت، استدلالاً بالسعر على مدار 10 سنوات المحتسب من منحنى الأسعار المرجعية لسوق سندات الخزينة الـ ثمانية كما تم نشره من طرف بنك المغرب بتاريخ 04/09/2018، بقيمة 3.32% بالإضافة إلى علاوة مخاطر أي بين 3.97% و 4.12%	سعر الفائدة
ما بين 65 نقطة أساس و 80 نقطة أساس	ما بين 65 نقطة أساس و 80 نقطة أساس	علاوة المخاطر
طريقة المزاد الفرنسي		طريقة التخصيص
دفعة واحدة في نهاية أجل الاستحقاق		السداد
بداً من السنة الخامسة، أو في حالة حدوث تغيير تنظيمي		خيار الشراء لمصدر
لا يوجد		ضمان السداد
قابلة للتداول أو متداولة خارج السوق (بإلزام تراضي)	قابلة للتداول أو متداولة خارج السوق (بإلزام تراضي)	قابلية تداول الأوراق المالية

فترة الاكتتاب: من 17 شتنبر 2018 إلى غاية اليوم 19 شتنبر 2018

تم حجز الاكتتاب للمستثمرين المؤهلين بموجب القانون المغربي مثل هؤلاء المدرجين في المذكرة الإعلامية الماثلة.

الجهة المسؤولة عن الطرح	الجهة الاستشارية
 BMCI GROUPE BNP PARIBAS	 BMCI GROUPE BNP PARIBAS

تصديق الهيئة المغربية لسوق الرساميل

اتباعاً لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وطبقاً للمادة 14 من القانون الصادر بالظهير رقم 1-93-212 بتاريخ 21 سبتمبر 1993 بصيغته المعدلة والمكملة، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 07 شتنبر 2018 بالرقم المرجعي VI/EM/017/2018

صادقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في 07 شتنبر 2018 على-بيان المعلومات الخاص بإصدار سندات ت ا ب عية بقيمة إجمالية 1.000.000.000 درهم مغربي صادرة عن البنك المغربي للتجارة والصناعة.

يوضع بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في أي وقت رهن الاشارة في مقر البنك المغربي للتجارة والصناعة. كما أنه متاح خلال 48 ساعة لدى مراكز احتساب جمع الطلبات. كما يوضع هذا البيان على الموقع الالكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma)

الجزء الأول: نظرة عامة على العملية

1. الغرض من العملية

يتمثل الغرض الرئيسي من السندات التابعة - بحسب هذه المذكرة الإعلامية - في تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك المغربي، الذي يؤدي بدوره إلى مواصلة تحسين نسبة الملاءة المالية للبنك المغربي من أجل تعزيز نمو نشاطه.

ووفقاً للتعميم رقم G/2013/14 الصادر عن بنك المغرب بشأن احتساب رأس المال النظامي للمؤسسات الائتمانية، بصيغته المعدلة والمكملة بالتعميم رقم W/16/1، فإن الأموال التي يتم جمعها من من خلال هذا الاكتتاب سيتم تصنيفها على أنها رأس مال من الشريحة الثانية.

2. بنية العرض

هذه المذكرة الإعلامية تخص إصدار سندات بمبلغ إجمالي أقصى بقيمة مليار (1.000.000.000) درهم مغربي. وسوف يتم إصداره على شطرين:

- **الشرط أ** بسعر ثابت وقابل للتفاوض بموجب اتفاق متبادل (سندات خاصة). وهذا الشرط سوف يتم تسديده دفعة واحدة على مدار فترة 10 سنوات وسوف يغطي مبلغ أقصى بقيمة 1.000.000.000 درهم مغربي بقيمة إسمية 100.000 درهم مغربي لكل سند ثابتي.
- **الشرط ب** بسعر متغير وقابل للتفاوض بموجب اتفاق متبادل (سندات خاصة). وهذه الشريحة سوف يتم تسديدها دفعة واحدة على مدار فترة 10 سنوات وسوف تغطي مبلغ أقصى بقيمة 1.000.000.000 درهم مغربي بقيمة إسمية 100.000 درهم مغربي لكل سند ثابتي.

إن إجمالي المبلغ المقرر تخصيصه ضمن الشريحتين المذكورتين أعلاه لن يتجاوز بأي حالٍ من الأحوال 1,000,000,000 درهم مغربي.

هذا الإصدار محجوز للمستثمرين المؤهلين بموجب القانون المغربي على النحو المدرج في بيان المعلومات.

حد الاكتتاب للمستثمرين المؤهلين بموجب القانون المغربي يهدف إلى تيسير إدارة الاكتتابات في السوق الأولية. ومن المفهوم أن أي مستثمر راغب في شراء السندات سيكون بمقدوره الحصول عليها في السوق الثانوية.

تنبيه:

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقدياً بموجب بند التابعية. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقاً لبند التابعية على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

سمات الشريحة أ (بسر ثابت، بأجل استحقاق يبلغ 10 سنوات، غير مدرجة ببورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وهي غير ملموسة بالتسجيل لدى شركات تابعة مرخص لها ومعترف بها في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامها
سقف الشريحة	1.000.000.000 درهم مغربي
العدد الأقصى لإصدار السندات	10.000 سند ثابت
القيمة الاسمية	100.000 درهم مغربي
سعر الإصدار	100% هو 100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 17 إلى 19 سبتمبر 2018 بما يشمل هذين التاريخين
تواريخ أحقية الأرباح	24 سبتمبر 2018
تاريخ الاستحقاق	24 سبتمبر 2028
طريقة التخصيص	طريقة المنح الفرنسية
	سعر ثابت

يتم تحديد سعر الفائدة الإسمية بالرجوع إلى سعر العشر سنوات المحسوب من منحى عائد السوق الثانوي القياسي لسندات الخزينة كما تم نشره من قبل بنك المغرب بتاريخ 04 سبتمبر 2018، أي بنسبة 3,32% وسيتم زيادة هذا السعر بعلاوة مخاطر بين النقطتين الأساسيتين 65 و80 مما يعطي فائدة اسمية بين 3,97% و4,12%.
سينشر البنك المغربي سعر الفائدة المستخدم في صورة إشعار قانوني في إحدى الصحف وذلك في موعد أقصاه 24 سبتمبر 2018.

طريقة حساب السعر المرجعي	يُحدد السعر بطريقة الاستكمال الخطي باستخدام نقطتين تُحددان إطار الاستحقاق الكامل لمدة 10 سنوات (الأساس الإكتواري).
علاوة المخاطر	بين النقطتين الأساسيتين 65 و80
الفائدة	سيتم دفع الفائدة بشكل سنوي في كل تاريخ سنوي من تواريخ أحقية الأرباح الخاصة بالقرض، والمحددة في 24 سبتمبر 2018 من كل سنة. وسيتم السداد في اليوم ذاته أو يوم العمل التالي إذا كان تاريخ 24 سبتمبر 2018 ليس بيوم عمل. وسوف تتوقف فوائد السندات التابعة من اليوم الذي يُسدد فيه البنك المغربي رأس المال. ولن تكون هناك فائدة مؤجلة كجزء من هذه العملية. وتُحسب الفوائد طبقاً للمعادلة التالية: [القيمة الإسمية x السعر الإسمي]
سداد أصل الدين	ستكون السندات التابعة، موضوع بيان المعلومات الحالي، مرهونة بسداد أصل الدين دفعة واحدة كاملة رهناً بالاسترداد المبكر (انظر أدناه).
السداد المبكر	في حالة حدوث دمج أو فصل أو نقل جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة القرض ينتج عنه تحويل شامل للأصول إلى كيان قانوني مستقل، سيتم تحويل الحقوق والالتزامات بموجب السندات التابعة تلقائياً إلى الكيان القانوني البديل الحامل لحقوق والتزامات البنك المغربي للتجارة والصناعة. يكون سداد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، بعد سداد جميع الديون الأخرى. يحظر على البنك المغربي الشروع في السداد المبكر قبل مرور 5 سنوات من تاريخ الإصدار. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن سداد الدفعة المقدمة إلا بمبادرة من لمصدر وبعد الحصول على موافقة بنك المغرب، ولا يجوز إجراء ذلك إلا في التواريخ

السنوية لتواريخ أحقية أرباح القرض، باستثناء حدوث تغيير تنظيمي كما هو موضح أدناه. وتتكون الدفعة المقدمة (ممارسة خيار الشراء ل لمصدر من رأس المال وفائدة الفترة المنتهية (سداد أصل الدين على قدم المساواة).

ومع ذلك، يحتفظ البنك بالحق، بموافقة مسبقة من بنك المغرب، في إعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية، بشرط أن تسمح الأحكام القانونية والتنظيمية بأن تكون مثل عمليات الاسترداد هذه بدون عواقب بالنسبة للمكتتب الذي يرغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية حتى تاريخ الاستحقاق الطبيعي ودون التأثير على الجدول الزمني الطبيعي للإطفاء، ولا يجوز إلغاء السندات التابعة المستردة بهذه الطريقة إلا بعد الحصول على موافقة بنك المغرب.

في حالة حدوث تغيير تنظيمي في أي وقت خلال دورة حياة السندات التابعة، سيكون لدى المقترض خيار المضي قدماً في الدفعة الأولى من السندات التابعة. ويجب على ل لمصدر أن تتخذ قراراً، في غضون أسبوع بموجب بيان صحفي، بشأن تفعيل الدفعة المقدمة أو لا. يتم سداد هذه الدفعة، عند الاقتضاء، من مبلغ الفائدة المستحقة التي لم يحن موعد استحقاقها في تاريخ الاسترداد الفعلي وأي مبلغ آخر مستحق فيما يتعلق بالسندات التابعة. (سداد أصل الدين على قدم المساواة).

التغيير التنظيمي هنا يعني أي تعديل على اللوائح المعمول بها للمقترض و/أو مساهميه، تحديداً القواعد المتعلقة بحساب الأموال الخاصة أو متطلبات رأس المال أو كفاية رأس المال، أو أي تغيير في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (بما في ذلك أي قرار قانوني) يُنتج عنه عدم استمرار وضع القرض الثانوي، كلياً أو جزئياً، في الحساب لأغراض حساب قاعدة رأس المال التحوطية للمقترض.

تداول خارج السوق بـ الـ تراضي

قابلية تداول الأوراق المالية

لا توجد قيود تفرضها شروط الإصدار على حرية تداول السندات التابعة.

لا يجوز دمج السندات التابعة، موضوع بيان المعلومات الحالي، في أوراق مالية خاصة بإصدار سابق.

وفي حالة إصدار البنك المغربي للصناعة والتجارة في وقت لاحق أوراق مالية جديدة تحمل حقوقاً مماثلة من جميع الجوانب لهذا الإصدار، فيجوز للبنك المغربي للصناعة والتجارة، بدون الحصول على موافقة حملة السندات وشريطة أن تكون عقود الإصدار تنص على ذلك، الشروع في دمج جميع الأوراق المالية الخاصة بالإصدارات اللاحقة وتوحيد جميع العمليات المتعلقة بإدارتها وتداولها.

شروط إعادة التعديل

يخضع رأس المال والفائدة لشروط التبعية.

ولا يؤثر تطبيق هذا الشرط بأي شكل من الأشكال على قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتوزيع الخسائر، والتزامات المساهمين وحقوق المكتتب في الحصول، وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد، على المدفوعات المتعلقة بأسهمهم في رأس المال والفائدة.

ترتيب القرض

في حالة تصفية البنك المغربي للصناعة والتجارة، فإن سداد رأس مال وفائدة السندات التابعة الصادرة لن يتم إلا بعد السداد لجميع الدائنين الكبار أو غير المضمونين. ولن يتم استرداد سندات الدين التابعة بالتصنيف ذاته مثلها في ذلك مثل جميع القروض التابعة الأخرى التي يجوز للبنك المغربي إصدارها في وقت لاحق في المغرب أو على المستوى الدولي، وذلك بما يتناسب مع قيمتها حسب مقتضى الحال.

يتعهد البنك المغربي للصناعة والتجارة، حتى السداد التام لجميع الأوراق المالية التي يتضمنها هذا القرض والتي من المقرر إنشاؤها من أجل الأوراق المالية التابعة الأخرى التي قد تصدر في وقت لاحق، بعدم منح أي أولوية من حيث الترتيب في السداد في حالة التصفية دون منح الحقوق ذاتها المتعلقة بالسندات التابعة الخاصة بهذا القرض.

الحفاظ على الترتيب

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان محدد.

ضمان السداد

لم يكن هذا الإصدار موضوع أي طلب تصنيف.

التصنيف

عُيِّن المجلس الإداري للبنك المغربي للصناعة والتجارة مكتب حديد للاستشارة المالية التي يمثلها السيد/ محمد حديد لتكون ممثلاً مؤقتاً عن حملة الأسهم وذلك إلى أن يتم عقد اجتماع جمعية عمومية لحملة السندات.

وسيدخل هذا القرار حيز التنفيذ بدءاً من فترة الاكتتاب. تم تحديد أن الممثل المؤقت سيكون الشخص ذاته للشريحتين "أ" و"ب" من هذا الإصدار والتين جمعتهما في كتلة واحدة فقط.

تمثيل مجموع حاملي السندات

بالإضافة إلى ذلك، يتعهد المجلس الإداري بعقد اجتماع جمعية عمومية لحملة السندات من أجل تعيين ممثل محدد لمجموعة حملة السندات في غضون 180 يوماً من بداية فترة الاكتتاب.

القانون المغربي

القانون المعمول به

المحكمة المختصة

المحكمة التجارية بالدار البيضاء

سمات الشطر ب (سعر سنوي متغير، بأجل استحقاق يبلغ 10 سنوات، بسندات غير مدرجة ببورصة الدار البيضاء)

نوع الأوراق المالية	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وهي غير ملموسة بالتسجيل لدى شركات تابعة مرخص لها معترف بها في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامها
سقف الشريحة	1,000,000,000 درهم مغربي
العدد الأقصى لإصدار السندات	10,000 سند 100,000 درهم مغربي
القيمة الاسمية	100,000 درهم مغربي
سعر الإصدار	100% هو 100,000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 17 إلى 19 سبتمبر 2018 بما يشمل هذين التاريخين
تواريخ أحقية الأرباح	24 سبتمبر 2018
تاريخ الاستحقاق	24 سبتمبر 2028
طريقة التخصيص	طريقة المنح الفرنسية
	السعر المتغير السنوي
	يعد سعر الفائدة الاسمية، للسنة الأولى، هو السعر الكامل لمدة 52 أسبوعاً (سعر الأموال) المحدد بالرجوع إلى منحنى عائد السوق الثانوي القياسي لسندات الخزينة كما تم نشره من قبل بنك المغرب بتاريخ 04 سبتمبر 2018، أي بنسبة 2.42%. ويزيد هذا السعر بعلاوة مخاطرة مدرجة بين النقطتين الأساسيتين 65 و80 مما يعطي فائدة اسمية بين 3.07% و3.22%. وسيتم زيادة السعر المرجعي الذي تم الحصول عليه بهذه الطريقة بعلاوة مخاطرة ثابتة في نهاية فترة الاكتتاب (علاوة مخاطرة بين النقطتين الأساسيتين 65 و80) وسيتم نشره في صورة إشعار قانوني في إحدى الصحف وذلك في موعد أقصاه 24 سبتمبر 2018.
سعر الفائدة الاسمية	في كل تاريخ سنوي، السعر المرجعي هو السعر الكامل لمدة 52 أسبوعاً (سعر الأموال) المحدد بالرجوع إلى منحنى عائد السوق الثانوي القياسي لسندات الخزينة كما تم نشره من قبل بنك المغرب قبل التاريخ السنوي لقسمة عائد السند لمدة خمس أيام تداول.
	وسيتم زيادة السعر المرجعي الذي تم الحصول عليه بهذه الطريقة المدرجة ثابتة في نهاية فترة الاكتتاب (علاوة مخاطرة مدرجة بين النقطتين الأساسيتين 65 و80) وسيتم نشره في صورة إشعار قانوني في إحدى الصحف وذلك على الأقل قبل التاريخ السنوي بـ 5 أيام تداول.
طريقة حساب السعر المرجعي	سيُحدد السعر المرجعي بطريقة الاستكمال الخطي باستخدام نقطتين تُحددان إطار الاستحقاق الكامل لمدة 52 أسبوعاً (الأساس النقدي). سيتم إجراء هذا الاستكمال الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة من أجل استحقاق مدة الـ 52 أسبوعاً (الأساس الإكتواري) إلى سعر نقدي مكافئ. ومعادلة الحساب هي كالتالي: $((\text{السعر الحسابي} + 1)^k / k) - ((1 - \text{عدد الأيام الصحيح}^*) / 360) * k$ أو k: أجل سعر الفائدة الحسابي الذي يفوق مباشرة 28 أسبوعاً. * عدد الأيام بالضبط: 365 أو 366 يوماً.
علاوة المخاطر	بين النقطتين الأساسيتين 65 و80
تاريخ تحديد سعر الفائدة	سيتم تعديل القسيمة بشكل سنوي في كل تاريخ سنوي من تواريخ أحقية الأرباح الخاصة بالفرض، أي في يوم 24 سبتمبر من كل سنة.
الفائدة	و سيتم دفع الفائدة بشكل سنوي في كل تاريخ سنوي من تواريخ أحقية الأرباح الخاصة بالفرض، أي في يوم 24 سبتمبر من كل سنة. وسيتم السداد في اليوم ذاته أو يوم العمل التالي إذا كان يوم 24 سبتمبر ليس بيوم عمل. وسوف تتوقف فوائد السندات التابعة من اليوم الذي سيُسدده فيه البنك المغربي رأس المال. ولن تكون هناك فائدة مؤجلة كجزء من هذه المعاملة.
	وتُحسب الفائدة طبقاً للمعادلة التالية: [القيمة الاسمية x السعر الإسمي x عدد الأيام بالضبط / 360].
سداد أصل الدين	ستكون السندات التابعة، موضوع بيان المعلومات الحالي، مرهونة بسداد أصل الدين دفعة واحدة كاملة. (وذلك رهناً بحالة السداد المبكر (أنظر أدناه)).

في حالة حدوث دمج أو فصل أو نقل جزئي لأصول البنك المغربي خلال مدة القرض ينتج عنه تحويل شامل للأصول إلى كيان قانوني مستقل، سيتم تحويل الحقوق والالتزامات بموجب السندات التابعة تلقائياً إلى الكيان القانوني البديل في حقوق والالتزامات البنك المغربي.

يكون سداد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي، بعد سداد جميع الديون الأخرى.

لا يمكن للبنك المغربي للصناعة والتجارة الشروع في سداد مبكر قبل مرور 5 سنوات من تاريخ الإصدار. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن سداد الدفعة المقدمة إلا بمبادرة من ل لمصدر وبعد الحصول على موافقة بنك المغرب، ولا يجوز إجراء ذلك إلا في التواريخ السنوية لتواريخ أحقية أرباح القرض، باستثناء حدوث تغيير تنظيمي كما هو موضح أدناه. وتتكون الدفعة المقدمة (ممارسة خيار الشراء ل لمصدر من رأس المال وفائدة الفترة المنتهية (سداد أصل الدين على قدم المساواة).

ومع ذلك، يحتفظ البنك بالحق، بموافقة مسبقة من بنك المغرب، في إعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية. بشرط أن تسمح الأحكام القانونية والتنظيمية بأن تكون مثل عمليات الاسترداد هذه بدون عواقب بالنسبة للمكتتب الذي يرغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية حتى تاريخ الاستحقاق الطبيعي ودون التأثير على الجدول الزمني الطبيعي للإطفاء. ولا يجوز إلغاء السندات التابعة المستردة بهذه الطريقة إلا بعد الحصول على موافقة بنك المغرب.

السداد المبكر

في حالة حدوث تغيير تنظيمي في أي وقت خلال دورة حياة السندات التابعة، سيحق للمقترض سداد الدفعة الأولى من السندات التابعة ومبلغ الفائدة المستحقة التي لم يحين موعد استحقاقها في تاريخ السداد الفعلي وأي مبلغ آخر مستحق فيما يتعلق بالسندات التابعة. (سداد أصل الدين على قدم المساواة).

التغيير التنظيمي هنا يعني أي تعديل على اللوائح المعمول بها للمقترض و/أو مساهميه، تحديداً القواعد المتعلقة بحساب الأموال الخاصة أو متطلبات رأس المال أو كفاية رأس المال، أو أي تغيير في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (بما في ذلك أي قرار قانوني) يُنتج عنه عدم استمرار وضع القرض الثانوي، كلياً أو جزئياً، في الحسبان لأغراض حساب قاعدة رأس المال التحويلية للمقترض.

تداول خارج السوق بال تراضي.

قابلية تداول الأوراق المالية

لا توجد قيود تفرضها شروط الإصدار على حرية تداول السندات التابعة.

لا يجوز دمج السندات التابعة، موضوع بيان المعلومات الحالي، في أوراق مالية خاصة بإصدار سابق. وفي حالة إصدار البنك المغربي في وقت لاحق أوراق مالية جديدة تحمل حقوقاً مماثلة من جميع الجوانب لهذا الإصدار، فيجوز للبنك المغربي، بدون الحصول على موافقة حملة السندات وشريطة أن تكون عقود الإصدار تنص على ذلك، الشروع في دمج جميع الأوراق المالية الخاصة بالإصدارات اللاحقة وتوحيد جميع العمليات المتعلقة بإدارتها وتداولها.

شروط إعادة التعديل

يخضع أصل الدين والفائدة لشرط التبعية. ولا يؤثر تطبيق هذا الشرط بأي شكل من الأشكال على قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتوزيع الخسائر، والالتزامات المساهمين وحقوق المكتتب في الحصول، وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد، على المدفوعات المتعلقة بأسهمه في رأس المال والفائدة.

ترتيب القرض

في حالة تصفية البنك المغربي، فإن سداد رأس مال وفائدة سندات الدين التابعة موضوع هذا الإصدار لن يتم إلا بعد السداد لجميع الدائنين الكبار أو غير المضمونين. ولن يتم استرداد سندات الدين التابعة بالتصنيف ذاته مثلها في ذلك مثل جميع القروض التابعة الأخرى التي يجوز للبنك المغربي إصدارها في وقت لاحق في المغرب أو على المستوى الدولي، وذلك بما يتناسب مع قيمتها حسب مقتضى الحال.

يتعهد البنك المغربي، حتى السداد التام لجميع الأوراق المالية التي يتضمنها هذا القرض والتي من المقرر إنشاؤها للأوراق المالية التابعة الأخرى التي قد تصدر في وقت لاحق، بعدم منح أي أولوية من حيث الترتيب في السداد في حالة التصفية دون منح الحقوق ذاتها المتعلقة بالسندات التابعة الخاصة بهذا القرض.

الحفاظ على الترتيب

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان محدد.

ضمان السداد

لم يكن هذا الإصدار موضوع أي طلب تصنيف.

التصنيف

عُيِّن مجلس إدارة بنك المغرب للصناعة والتجارة مكتب جديد للإستشارة المالية التي يمثلها السيد/ محمد حديد لتكون ممثلاً مؤقتاً عن حملة الأسهم وذلك إلى أن يتم عقد اجتماع جمعية عمومية لحملة السندات.

تمثيل مجموع حاملي السندات

وسيدخل هذا القرار حيز التنفيذ بدءاً من فترة الاكتتاب. تم تحديد أن الممثل المؤقت سيكون الشخص ذاته للشريحتين "أ" و"ب" من هذا الإصدار واللتين جمعتهما في كتلة واحدة فقط.

بالإضافة إلى ذلك، يتعهد مجلس إدارة بعقد اجتماع جمعية عمومية لحملة السندات من أجل تعيين ممثل محدد لمجموعة حملة السندات في غضون 180 يوماً من بداية فترة الاكتتاب.

القانون المعمول به

القانون المغربي

المحكمة المختصة

المحكمة التجارية بالدار البيضاء

4. الجدول الزمني للعملية

فيما يلي الجدول الزمني لهذه العملية:

الأمر	المراحل	التواريخ
1	الحصول على تصديق الهيئة المغربية لسوق الرساميل	7 سبتمبر 2018
2	نشر ملخص بيان المعلومات في جريدة خاصة بالإعلانات القانونية	12 سبتمبر 2018
3	افتتاح فترة الاكتتاب	17 سبتمبر 2018
4	غلق فترة الاكتتاب	19 سبتمبر 2018
5	تخصيص الأوراق المالية	19 سبتمبر 2018
6	السداد/التسليم	24 سبتمبر 2018
7	قيام لـ لمصدر بنشر نتائج الاكتتاب في إحدى الصحف الخاصة بالإعلانات القانونية	24 سبتمبر 2018

5. مؤسسة البيع والوسطاء الماليين

المستشار المالي والمنسق العالمي للعملية	البنك المغربي للتجارة والصناعة 26 ساحة الأمم المتحدة - 20000 الدار البيضاء
الجهة المركزية والمحلية المسؤولة عن الطرح	البنك المغربي للتجارة والصناعة 26 ساحة الأمم المتحدة - 20000 الدار البيضاء
المؤسسة المسؤولة عن الخدمة المالية للأوراق المالية	البنك المغربي للتجارة والصناعة 26 ساحة الأمم المتحدة - 20000 الدار البيضاء

الجزء الثاني: مقدمة عامة عن البنك المغربي للتجارة والصناعة

البنك المغربي للتجارة والصناعة، واختصاره "BMCI" ونختصره في هذا المستند بلفظ "البنك المغربي".
 26 ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء - المغرب
 (212) 5 22 46 10 00
 (212) 5 22 29 94 06
 www.bmci.ma
 شركة مساهمة ذات مجلس إدارة ومجلس مراقبة
 1940
 99 عاماً
 سجل تجاري رقم 4091 - الدار البيضاء
 من 1 يناير إلى 31 ديسمبر

"يتمثل هدف البنك فيما يلي:

- أن يقوم - لحسابه الخاص أو بالنيابة عن الغير أو بالشراكة، سواء داخل المغرب أو خارجها - بجميع عمليات البنك أو الخصم أو التسليف أو العمولات، وجميع عمليات الاكتتاب والإصدار وجميع المعاملات بصورة عامة - دون استثناء - المالية والتجارية والصناعية والأوراق المالية والعقارية التي قد تنتج عنها؛
- أن يعرض على العموم - رهناً بموافقة بنك المغرب ومن خلال نافذة إقليمية ومستقلة - الأنشطة والمنتجات المنصوص عليها في الباب الثالث من القانون رقم 103-12 المتعلق بالمؤسسات الائتمانية والمنظمات التي تم اندماجها، وبالتالي العمليات التجارية والمالية والاستثمارية التي تعتبر متوافقة مع المجلس الأعلى للعلماء (CSO).
- أن ينفذ أيضاً - لحسابه الخاص أو لحساب الغير أو بالشراكة، سواء داخل المغرب أو خارجها، وخاصة في جانب تأسيس الشركات - جميع العمليات والمشاريع التي قد تهم القطاع الصناعي أو التجارة أو البنك أو ما يرتبط بها بشكل مباشر أو غير مباشر"

الهدف الاجتماعي(مقتطف من المادة 3 من النظام الأساسي)

1,327,928,600 درهم مغربي يتألف من 13,279,286 سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم مغربي لكل سهم.

رأس المال الاجتماعي
(في 31 ديسمبر 2017)

المستندات الاجتماعية والمحاسبية والقانونية المنصوص عليها بموجب القانون والنظام الأساسي والتي يمكن الاطلاع عليها في مقر الشركة.

المستندات القانونية

البنك المغربي هو شركة مساهمة ذات مجلس إدارة ومجلس مراقبة خاضعة للقوانين التالية:

القانون المعمول به

- القانون رقم 17 لسنة 1995 الصادر بموجب الظهير رقم 1-96-124 بتاريخ 30 أغسطس 1996 بشأن الشركات المساهمة بصيغته المعدلة والمكملة بالقانون رقم 20 لسنة 2005 والقانون رقم 78 لسنة 2012؛
- الظهير رقم 1-14-193 بتاريخ 01 ربيع الأول 1436 الصادر بموجبه القانون رقم 103 لسنة 2012 فيما يتعلق بمؤسسات الائتمان والمنظمات المماثلة (القانون المصرفي).

وعند إدراجها في بورصة الدار البيضاء، تخضع الشركة لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية، وعلى وجه الخصوص:

- القواعد العامة لبورصة الأوراق المالية المعتمدة بأمر من وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268

- بتاريخ 7 يوليو 2008، بصيغتها المعدلة والمكتملة بأمر من وزير الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 بتاريخ 7 أبريل 2010، وبصيغتها المعدلة والمكتملة بأمر من وزير الاقتصاد والمالية رقم 14-30 بتاريخ 4 ربيع الأول 1435 (6 يناير 2014)، وبصيغتها المعدلة والمكتملة بموجب مرسوم وزارة الاقتصاد والمالية رقم 16-1955 بتاريخ 4 يوليو 2016.
- الظهير رقم 1-93-211 بتاريخ 21 سبتمبر 1993 بشأن البورصة، بصيغته المعدلة والمكتملة بالقوانين 96-34 و 00 29 و 52 - 01 و 06-45 و 09-43؛
 - الظهير رقم 19-14 بشأن البورصة وشركات الوساطة ومستشاري الاستثمار المالي؛
 - الظهير رقم 1-93-212 بتاريخ 21 سبتمبر 1993 المتعلق بالمعلومات المطلوبة من الأشخاص الاعتباريين الذين يقدمون عمليات طرح عامة، بصيغته المعدلة والمكتملة بالقوانين 01-23 و 05-44 و 06-44؛
 - الظهير رقم 1-13-21 بتاريخ 1 1434 (13 مارس 2013) بإصدار القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
 - اللائحة العامة للهيئة المغربية لسوق الرساميل المعتمدة بأمر من وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 بتاريخ 14 يوليو 2016؛
 - الظهير رقم 1-12-55 بتاريخ 14 صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بإصدار القانون رقم 12-44 المتعلق بالدعوة العامة للمدخرات والمعلومات المطلوبة من الكيانات القانونية والمنظمات التي تجتذب المدخرات؛
 - تعميم الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
 - الظهير رقم 1-95-03 بتاريخ 26 يناير 1995 بإصدار القانون رقم 94-35 بشأن سندات ديون معينة قابلة للتداول والمرسوم الصادر عن وزارة المالية والاستثمار الخارجي رقم 95-2560 بتاريخ 09 أكتوبر 1995 بشأن سندات الديون القابلة للتداول بصيغته المعدلة والمكتملة؛
 - الظهير رقم 1-96-246 بتاريخ 9 يناير 1997 بإصدار القانون رقم 96-35 بشأن إنشاء نظام الإيداع المركزي وإنشاء نظام عام لتسجيل أوراق مالية معينة، بصيغته المعدلة والمكتملة بالقانون رقم 02-43؛
 - اللائحة العامة لنظام الإيداع المركزي المعتمد بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 الصادر في 16 أبريل 1998، بصيغتها المكتملة والمعدلة بالمرسوم 1961-1901 المنشور في النشرة الرسمية رقم 4966 بتاريخ 3 يناير 2002 والمرسوم 05-77 بتاريخ 17 مارس 2005؛
 - الظهير رقم 1-04-21 بتاريخ 21 أبريل 2004 بإصدار القانون رقم 03-26 المتعلق بعمليات الطرح العامة في سوق الأوراق المالية المغربي، بصيغته المعدلة والمكتملة بموجب القانون رقم 06-46؛
 - تعميم بنك المغرب رقم G/96/2 بتاريخ 30 يناير 1996 بشأن شهادات الإيداع وتعديلها.
- يعمل البنك وفق التشريعات التجارية والضريبية المنصوص عليها في القانون العام، وبالتالي يخضع لضريبة الشركات البالغة 37٪ وتبلغ نسبة ضريبة القيمة المضافة المطبقة على معاملات البنك 10٪.
- المحكمة المختصة في حالة نشوب نزاع
- المحكمة التجارية بالدار البيضاء.

النظام الضريبي

المحكمة المختصة في حالة نشوب نزاع

II. معلومات عن رأسمال المصدر

II.1. هيكل المساهمين

رأسمال البنك المغربي للصناعة والتجارة مسدد بالكامل. تخصيص رأس المال كما في 31 ديسمبر 2015 و 2016 و 2017 ونهاية شهر يونيو 2018:

المساهم	العنوان	ديسمبر 15	ديسمبر 16	ديسمبر 17	يونيو 18	حصة 15	حصة 16	حصة 17	حصة 18
بي إن بي باريسا أي آر بي مشاركين	1، شارع هوسمان باريس، فرنسا	8,862,017	8,862,017	8,862,017	8,861,417	%66.74	%66.74	%66.74	%66.74
أكسا التأمين المغرب	122، شارع الحسن الثاني الدار البيضاء	1,138,174	1,181,616	1,178,803	1,178,803	%8.88	%8.90	%8.88	%8.57
أتلانتا	181، شارع أنفا الدار البيضاء	555,750	638,199	638,199	638,199	%4.80	%4.81	%4.81	%4.19
سند	181، شارع أنفا الدار البيضاء	477,487	477,487	477,487	477,487	%3.60	%3.60	%3.60	%3.60
مساهمين مختلفين		2,245,858	2,119,967	2,122,780	2,123,380	%15.98	%15.96	%15.99	%16.91
الإجمالي		13,279,286	13,279,286	13,279,286	13,279,286	%100	%100	%100	%100

المصدر: البنك المغربي للصناعة والتجارة

يمنح كل سهم حق تصويت بسيط لحامله.

البنك المغربي هو شركة مساهمة ذات مجلس إدارة و مجلس مراقبة تعمل بموجب القانون رقم 95-17 بصيغته المعدلة والمكملة بالقانون رقم 05-20 والقانون رقم 12-78 وتشريعاته.

III.1. مجلس المراقبة:

وفقاً للمادة 15 من قوانين البنك المغربي، يتألف المجلس الإشرافي من ثلاثة أعضاء كحد أدنى وخمسة عشر عضواً كحد أقصى. يُعين الأعضاء بواسطة جمعية عمومية عادية وتُحدد مدة عضويتهم بثلاث سنوات. ويمكن إعادة انتخابهم، بينما لا يجوز عزلهم إلا بقرار يصدر من جمعية عمومية غير عادية. يمارس المجلس الإشرافي الرقابة الدائمة على إدارة البنك من خلال مجلس الإدارة. يجوز في اجتماع الجمعية العمومية تخصيص مبلغ سنوي ثابت لأعضاء المجلس الإشرافي يتم تحديده دون قيود كرسوم حضور، ويُقسم المجلس هذا المبلغ بين أعضائه بالنسب التي يراها مناسبة.

في نهاية شهر يوليو 2018، يتألف المجلس الإشرافي من الأعضاء التالية:

الاسم	الجودة	تاريخ التعيين	انتهاء التفويض
السيد/ جواد حمري	الرئيس	28 مايو 2015	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ ميشال بيبراو	نائب الرئيس	27 مايو 2004	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيدة/ جاني لوتر	عضو	28 مايو 2015	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ محمد حسن بن صلاح	عضو	26 مايو 2006	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ كريستيان دي تشايسمارتن	عضو	21 يونيو 2018	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ ألان فونتينو	عضو	26 مايو 2009	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ إيف مارتينشار	عضو	28 مايو 2015	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيدة/ صوفيا ميرلو	عضو	07 مايو 2014	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ جان بول سابت	عضو	21 مايو 2018	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيدة/ دنيا تريجي	عضو	28 مايو 2015	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
أكسا التامين المغرب	يمثلها السيد/ فيليب روكارد، الرئيس والمدير العام	26 مايو 2006	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
سند للتأمين	يمثلها السيد/ مصطفى بكوري، مشرف	26 مايو 2006	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مشاركين في بي إن بي باربا أي أربي	يمثلها السيد/ جان فرانسوا بانديني، مسؤول في بي إن بي باربا للخدمات المصرفية للأفراد في الأسواق الناشئة والخارجية	26 مايو 2006	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة

وفقاً للأحكام القانونية والتنظيمية، لا سيما القانون المصرفي رقم 12-103 والتوجيه W/2014/1 الصادر عن بنك المغرب بشأن إدارة مؤسسات الائتمان، يتضمن المجلس الإشرافي على البنك ثلاثة أعضاء مستقلين، وهم السيد/ جواد حمري، رئيس المجلس الإشرافي والسيدة/ دنيا تريجي وجاني ليتوتر حاج حمو.

III.2.1. تكوين المجلس

وفقاً للقانون رقم 17-95 الساري على الشركات المساهمة بصيغته المعدلة والمكملة والأحكام النظامية (المادة 14)، يقوم المجلس الإشرافي بتعيين أعضاء مجلس إدارة الذين يتراوح عددهم بين عضوين وسبعة أعضاء.

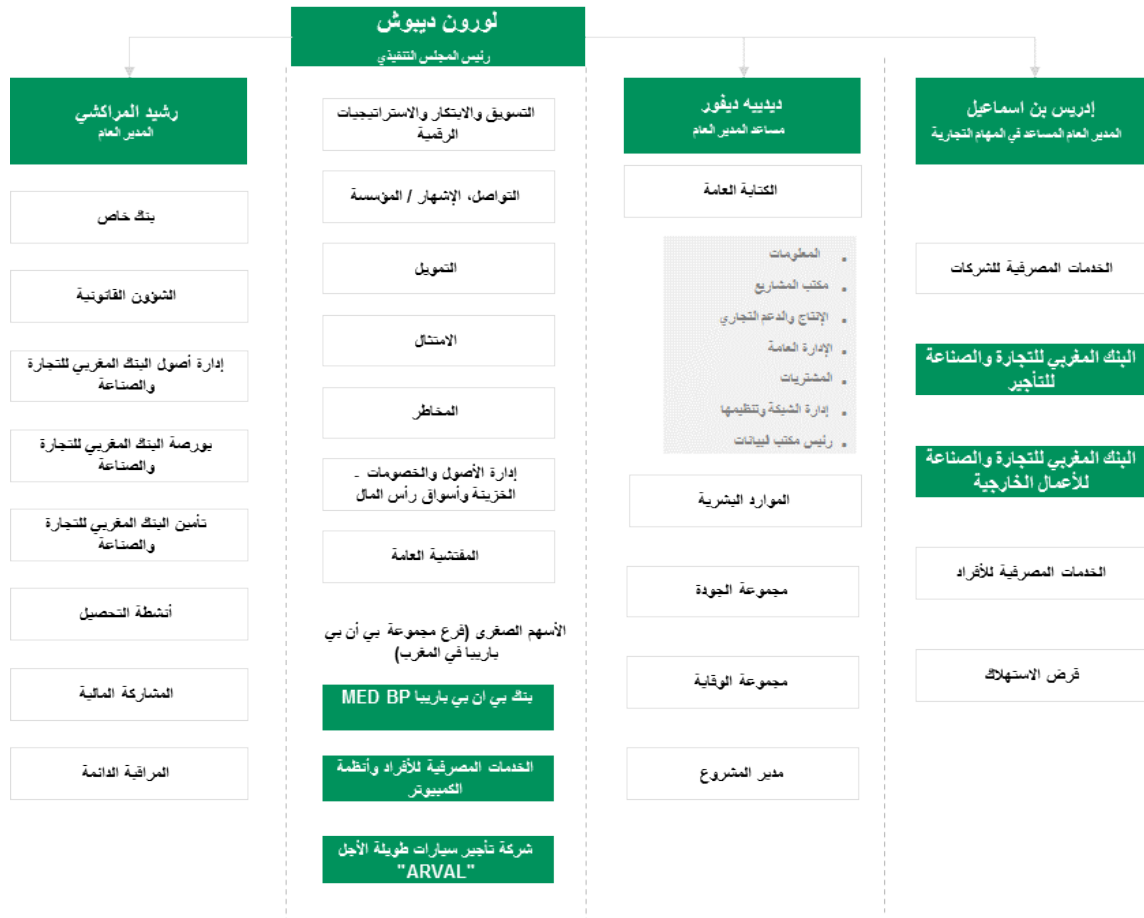
وتُحدد مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة بثلاث سنوات، ويجوز تجديد تلك المدة.

وفي نهاية شهر يوليو 2018، يتألف مجلس إدارة للبنك المغربي من الأعضاء التالية:

الاسم	الجودة	الوظيفة داخل البنك المغربي	تاريخ بداية التفويض	تاريخ انتهاء التفويض
السيد/ لوران دو يوش	عضو	رئيس مجلس الإدارة	4 أكتوبر 2013	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ رشيد مراكشي	عضو	المدير العام	6 ديسمبر 2005	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ ديبديه دوفور	عضو	نائب المدير العام	11 ديسمبر 2015	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
السيد/ إدريس بن اسماعيل	عضو	نائب المدير العام	20 ديسمبر 2013	قرار الجمعية العمومية العادية بشأن الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة

III.3. مخطط التنظيم الوظيفي للبنك المغربي للتجارة والصناعة في 31 أغسطس 2018 :



.IV قطاع النشاط

IV.1. تطور مؤشرات العمل

IV.1.1. تطور الاعتمادات

تطورت اعتمادات البنك المغربي للتجارة والصناعة المستحقة خلال الفترة التي تمت دراستها على النحو التالي:

تغير 16/17	2017	تغير 15/16	2016	2015	بالمليون درهم مغربي
%17.54	6,661	%15.67	5,667	4,899	المطالبات المتعلقة بمؤسسات الائتمان ¹
نقطة 2.09	%14.40	نقطة 1.61	%12.30	%10.70	حصة
%125.86	2,273	%55.31-	1,006	2,252	عند الاطلاع
%5.85-	4,388	%76.06	4,660	2,647	محدد المدة
%1.95-	39,602	%1.24-	40,389	40,894	المطالبات المتعلقة بالعملاء
نقطة 2.09-	%85.60	نقطة 1.61-	%87.70	%89.30	حصة
%11.94-	8,537	%14.27-	9,694	11,308	اعتمادات الخزنة
نقطة 2.60-	%18.45	نقطة 3.64-	%21.05	%24.69	حصة
%6.13	4,261	%4.53	4,014	3,840	اعتمادات المستهلكين
نقطة 0.49	%9.21	نقطة 0.33	%8.72	%8.39	حصة
%5.35	9,497	%16.85	9,015	7,716	اعتمادات المعدات
نقطة 0.95	%20.53	نقطة 2.73	%19.58	%16.85	حصة
%1.96-	14,451	%2.33	14,740	14,404	الاعتمادات العقارية
نقطة 0.77-	%31.24	نقطة 0.55	%32.00	%31.45	حصة
%35.71	411	%57.82-	303	718	اعتمادات أخرى
نقطة 0.23	%0.89	نقطة 0.91-	%0.66	%1.57	حصة
%24.58	1,026	%14.84-	824	968	ذمم مدينة بالتخصيم
نقطة 0.43	%2.22	نقطة 0.32-	%1.79	%2.11	حصة
%9.83	161	%34.23	146	109	الفائدة مستحقة السداد
نقطة 0.03	%0.35	نقطة 0.08	%0.32	%0.24	حصة
%23.84-	1,258	%9.83-	1,651	1,831	الديون المستحقة
نقطة 0.87-	%2.72	نقطة 0.41-	%3.59	%4.00	حصة
%59.26-	338	%1.99	831	814	الديون المدومة
%12.00	919	%19.29-	821	1,017	الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها
%0.45	46,263	%0.57	46,055	45,793	إجمالي عمليات الإيداع

المصدر: البنك المغربي

مراجعة تحليلية 2016 - 2017

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغ إجمالي القروض المستحقة الخاصة بالبنك المغربي 46,263 مليون درهم مغربي، وهذا المبلغ لم يتغير تقريباً مقارنة بالعام السابق (أي أكثر من 0.4٪). ويشير هذا التطور بالعناصر المقترنة التالية:

- الانخفاض في المطالبات المتعلقة بالعملاء بنسبة 1.9٪ (أي أقل من 787 مليون درهم مغربي) ليصبح المبلغ 39 602 مليون درهم مغربي في نهاية ديسمبر 2017، ويعزى هذا التغيير بشكل رئيسي إلى:

✓ انخفاض اعتمادات الخزنة بنسبة 11.9٪ (أي 1,158 مليون درهم مغربي) بقيمة 8,537 مليون درهم مغربي؛

¹ المبالغ الموضحة لا تشمل المطالبات السيادية / بنك المغرب

- ✓ زيادة معدل اعتمادات المستهلكين بواقع 6,1٪ (أي أكثر من 246 مليون درهم مغربي) والتي وصل مبلغها المستحق في نهاية عام 2017 إلى 4.261 مليون درهم مغربي:
- ✓ زيادة اعتمادات المعدات بواقع 5,3٪ (أي أكثر من 482 مليون درهم مغربي)، ليصبح المبلغ 9 497 مليون درهم مغربي في نهاية 2017:
- ✓ انخفاض القروض المستحقة بنسبة 23,8٪ (أي أقل من 394 مليون درهم مغربي) إلى 1,258 مليون درهم مغربي نتيجة للسياسة التي يتبعها البنك المغربي منذ عام 2015 فيما يتعلق بالسيطرة وتوقع المخاطر مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الملفات المتأخرة وحجمها.
- ✓ زيادة في الذمم المدينة بالتخصيم بنسبة 24,6٪ (أي أكثر من 201 مليون درهم مغربي) ليصبح المبلغ 1,026 مليون درهم مغربي في نهاية عام 2017، وذلك نتيجة بذل جهداً تجارياً لزيادة سبل التواصل التجاري الجديدة مع الشركات متعددة الجنسيات:
- زيادة بنسبة 17,5٪ (أي أكثر من 994 مليون درهم مغربي) من الذمم المدينة المستحقة لمؤسسات الائتمان (باستثناء الذمم المدينة المستحقة للجهات السيادية / بنك المغرب) التي بلغت 6,661 مليون درهم مغربي في نهاية ديسمبر 2017 (مقابل 5,667 مليون درهم مغربي في عام 2016)، مدعومة بـ (1) زيادة طلب الذمم المدينة من 1,267 مليون درهم مغربي إلى 2,273 مليون درهم مغربي، والذي بدوره يعوض (ii) الانخفاض البالغ 273 مليون درهم مغربي (أي أقل من 7,5,8).

مراجعة تحليلية 2015 – 2016

- كما في 31 ديسمبر 2016، ارتفعت قروض البنك المغربي المستحقة بنسبة 0,6٪ (أي أكثر من 252 مليون درهم مغربي) إلى 46,055 مليون درهم مغربي. ويرجع هذا التطور في الأساس إلى ما يلي:
 - انخفاض معدل المطالبات المتعلقة بالعملاء بنسبة 1,2٪ (أي أقل من 505 مليون درهم مغربي) إلى 40,389 مليون درهم مغربي، ويرجع ذلك أساساً إلى:
 - ✓ انخفاض اعتمادات الخزنة بنسبة 14,3٪ (أي أقل من 1,614 مليون درهم مغربي) بقيمة 9,694 مليون درهم مغربي:
 - ✓ زيادة اعتمادات المستهلكين بنسبة 4,5٪ (أي أقل من 174 مليون درهم مغربي) بقيمة 4,014 مليون درهم مغربي في نهاية ديسمبر 2016:
 - ✓ زيادة اعتمادات المعدات بنسبة 16,8٪ (أي أكثر من 1,300 مليون درهم مغربي) لتصل إلى 9,015 مليون درهم مغربي:
 - ✓ زيادة الاعتمادات العقارية بواقع 2,3٪ (أي أكثر من 336 مليون درهم مغربي) حيث ارتفعت من 14,404 مليون درهم مغربي إلى 14,740 مليون درهم مغربي في 2016:
 - ✓ انخفاض الذمم المدينة بالتخصيم بواقع 14,8٪ (أي أقل من 144 مليون درهم مغربي) بتصبح قيمتها 824 مليون درهم مغربي في ديسمبر 2016:
 - ✓ انخفاض الديون المستحقة بواقع 9,8٪ (أي أقل من 180 مليون درهم مغربي) لتصل إلى 1,651 مليون درهم مغربي، فيما يتعلق بسياسة السيطرة وتوقع المخاطر التي يعتمدها البنك.
 - تحسّنت الذمم المدينة من مؤسسات الائتمان بنسبة 15,7٪ (بزيادة قدرها 768 مليون درهم مغربي) لتصل إلى 5,667 مليون درهم مغربي. ويُعزى هذا إلى ارتفاع القروض المستحقة بنسبة 76,1٪، وقابل هذا انخفاض بنسبة 55,3٪ في الذمم المدينة المستحقة خلال عام 2016.
- حسب شريحة العملاء، فإن هيكل الائتمان للبنك المغربي للتجارة والصناعة هو على النحو التالي:

تغير 16/17	2017	تغير 16/15	2016	2015	بالآلاف درهم مغربي
%1.95-	39,602	%1.24-	40,389	40,894	المطالبات المتعلقة بالعملاء
%9.01-	3,011	%90.97	3,309	1,733	القطاع العام
نقطة 0.59-	%7.60	نقطة 3.96	%8.19	%4.24	حصّة
%1.32-	36,591	%5.32-	37,080	39,161	القطاع الخاص
نقطة 0.59	%92.40	نقطة 3.96-	%91.81	%95.76	حصّة
%352.60	276	%37.03	61	44	الشركات المالية
نقطة 0.55	%0.70	نقطة 0.04	%0.15	%0.11	حصّة
%4.36-	18,539	%10.73-	19,384	21,715	الشركات غير المالية
نقطة 1.18-	%46.81	نقطة 5.11-	%47.99	%53.10	حصّة
%0.80	17,776	%1.34	17,635	17,402	العملاء الآخرين
نقطة 1.22	%44.89	نقطة 1.11	%43.66	%42.55	حصّة

المصدر: البنك المغربي

يكشف تفصيل القروض حسب قطاع الأعمال الالتزام القوي الذي يبديه البنك المغربي تجاه القطاع الخاص (بمتوسط 93.3% من المطالبات المتعلقة بالعملاء والموزعة بين 2015 و 2017).

ومساهمة القطاع العام في إجمالي قيمة قروض العملاء هي خلال الفترة التي خضعت للبحث بمتوسط 6.7%.

وبعد منح العديد من القروض إلى شركات عامة كبيرة لتمويل مشاريعها في عام 2016 ، تقلصت حصة القطاع العام من الذمم المدينة بنسبة 0.6 نقطة مئوية في عام 2017، وهو ما يمثل نسبة 7.6% من مستحقات البنك المغربي؛ ويمثل القطاع الخاص نسبة 92.4% (منها نسبة 46.8% للشركات غير المالية).

IV.1.2. نمو الودائع

شهدت الديون المستحقة للبنك المغربي خلال الفترة الخاضعة للبحث ارتفاعاً كما هو موضح أدناه:

تغير 16/17	2017	تغير 16/15	2016	2015	بالمليون درهم مغربي
%48.12-	1,311	%70.57	2,527	1,482	ديون مؤسسات الائتمان
نقطة 2.73-	%2.99	نقطة 2.29	%5.72	%3.43	حصة
%167.34	888	%67.60-	332	1,025	عند الإطلاع
%80.72-	423	%380.81	2,195	457	محدد المدة
%2.16	42,560	%0.15-	41,662	41,723	الديون المستحقة للعملاء
نقطة 2.73	%97.01	نقطة 2.29-	%94.28	%96.57	حصة
%0.71	28,805	%2.34	28,602	27,949	ذمم دائنة
نقطة 0.93	%65.66	نقطة 0.04	%64.73	%64.69	حصة
%1.17-	8,124	%0.75-	8,221	8,283	حساب توفير
نقطة 0.08-	%18.52	نقطة 0.57-	%18.60	%19.17	حصة
%43.74	3,919	%30.83-	2,727	3,942	ودائع لأجل
نقطة 2.76	%8.93	نقطة 2.95-	%6.17	%9.12	حصة
%19.27-	1,681	%39.23	2,082	1,495	ذمم دائنة أخرى
نقطة 0.88-	%3.83	نقطة 1.25	%4.71	%3.46	حصة
%0.45	30	%44.76-	30	54	الفائدة المستحقة للسداد
نقطة 0.00	%0.07	نقطة 0.06-	%0.07	%0.12	حصة
%0.72-	43,871	%2.28	44,189	43,204	إجمالي الديون

المصدر: البنك المغربي

مراجعة تحليلية 2016-2017

شهدت ودائع العملاء خلال عام 2017 ارتفاعاً بواقع 2.16% (أي أكثر من 898 مليون درهم مغربي) لتصل إلى 42,560 مليون درهم مغربي. يعكس هذا النمو بشكل أساسي التأثيرات التالية مجتمعة:

- زيادة حالة شبه الركود للذمم الدائنة بأكثر من 0.7% (أي أكثر من 203 مليون درهم مغربي) والتي وصلت في نهاية عام 2017 إلى 28,805 مليون درهم مغربي.
- زيادة الودائع لأجل بواقع 43.7% (أي بقيمة 1,193 مليون درهم مغربي)، وقد وصل المبلغ المستحق في نهاية عام 2017 إلى 3,919 مليون درهم مغربي. وتعزى هذه الزيادة إلى أن المبالغ التي تم جمعها والمتعلقة بالائتمانات الجديدة في عام 2017 أكبر من المبالغ المنتهية في نهاية السنة. وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الودائع لأجل تُعزى إلى الاستراتيجية التي يتبناها البنك لإدارة أموالها.
- انخفاض الذمم الدائنة الأخرى بمقدار 19.3% (أي 401 مليون درهم مغربي) ليصل إلى 1,681 مليون درهم مغربي.

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان بنسبة 48.1% (أي 1,215 مليون درهم مغربي) لتصل في 31 ديسمبر 2017 إلى 1311 مليون درهم مغربي، متأثرة بالانخفاض الذي شهده الاقتراض النقدي بنسبة 9.87%، (1,274 مليار درهم مغربي).

مراجعة تحليلية 2015 – 2016

حافظت الديون المستحقة للعملاء على استقرارها خلال عام 2016 عند مستوى 0.1% (أو -61) ووصلت إلى 662 41 مليون درهم مغربي. ويُعزى هذا الأمر إلى الآثار التالية مجتمعة:

- زيادة الذمم الدائنة بواقع 2,3% (أي أكثر من 654 مليون درهم مغربي)، وقد وصلت في نهاية عام 2016 إلى 28,602 مليون درهم مغربي.
- حالة شبه الركود لحسابات التوفير (-0.7%) والتي بلغت 8,221 مليون درهم مغربي.

- انخفاض الودائع لأجل بنسبة 30,8% (أي 1,216 مليون درهم مغربي) لتصل إلى 2,727 مليون درهم مغربي نتيجة الانخفاض الكبير الذي تبلغ قيمته 1.1 مليار درهم مغربي في الحسابات لأجل.
- ارتفاع الذمم الدائنة الأخرى بواقع 39.2% (أكثر من 587 مليون درهم مغربي) لتصل إلى 2,082 مليون درهم مغربي، ويُعزى هذا إلى الارتفاع الذي شهدته الأوراق المالية المبيّنة في اتفاقيات إعادة الشراء بقيمة 280 مليون درهم مغربي وودائع الضمانات بقيمة تريبو على 295 مليون درهم مغربي.
- في غضون ذلك، سجلت المبالغ المستحقة لمؤسسات الائتمان زيادة بواقع 70.6% (أي أكثر من 1045 مليون درهم مغربي) لتصل إلى 2,527 مليون درهم مغربي، مدفوعة بزيادة الفروض النقدية بقيمة 5,0 مليار درهم والقيم المقدمة كمعاشات بقيمة 5,0 مليار درهم مغربي.

حسب شريحة العملاء، فإن هيكل الإيداع للبنك المغربي للتجارة والصناعة هو على النحو التالي:

متغير 16/17	2017	متغير 16/15	2016	2015	بالمليون درهم مغربي
%2.16	42,560	%0.15-	41,662	41,723	الديون المستحقة للعملاء
%100,<	781	%32.57	289	218	القطاع العام
نقطة 1.14	%1.83	نقطة 0.17	%0.69	%0.52	حصة
%0.98	41,779	%0.32-	41,372	41,505	القطاع الخاص
نقطة 1.14-	%98.17	نقطة 0.17-	%99.31	%99.48	حصة
%24.66	902	%24.85-	723	963	الشركات المالية
نقطة 0.38	%2.12	نقطة 0.57-	%1.74	%2.31	حصة
%6.85	11,648	%6.94	10,901	10,194	الشركات غير المالية
نقطة 1.20	%27.37	نقطة 1.73	%26.17	%24.43	حصة
%1.74-	29,230	%1.98-	29,748	30,348	العملاء الآخرين
نقطة 2.72-	%68.68	نقطة 1.33-	%71.40	%72.74	حصة

المصدر: البنك المغربي

يظهر كشف ودائع العملاء أهمية القطاع الخاص، والذي يمثل في المتوسط 98.98% من ديون عملاء البنك المغربي خلال الفترة 2015-2017. تتألف حصة بند "العملاء الآخرين" من العملاء من الأفراد الذين يمثلون نسبة 70.94% في المتوسط من ودائع القطاع.

الجزء الثالث: التحليل المالي للبنك المغربي للتجارة والصناعة

أ. تقديم الحسابات الموحدة السنوية

1.1 النتائج الموحدة للبنك المغربي للتجارة والصناعة

بالمليون درهم مغربي	2015	2016	2017	تغير 15/16	تغير 16/17	معدل النمو السنوي
النقد المتوفر والبنوك المركزية، والخزائن، خدمة الشيكات البريدية	1,479	2,005	1,959	%35.55	%2.29-	%15.09
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	349	495	472	%41.79	%4.77-	%16.20
مشتقات التحوط	-	-	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأصول المالية المتاحة للبيع	6,709	7,255	8,422	%8.14	%16.08	%12.04
القروض والنمذ المدينة من مؤسسات الائتمان وما في حكمها	2,390	1,856	2,239	%22.34-	%20.61	%3.22-
القروض والمطالبات المتعلقة بالعملاء	48,579	49,870	49,611	%2.66	%0.52-	%1.06
فارق إعادة تقييم الأصول من المحافظ المحوطة	-	-	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأصول الضريبية المتداولة	126	37	12	%70.91-	%67.26-	%69.14-
الأصول الضريبية المؤجلة	80	86	87	%6.90	%0.58	%3.69
المستحقات والأصول الأخرى	608	665	787	%9.32	%18.35	%13.75
الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع	-	-	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
استثمارات الشركات المسجلة وفق طريقة حقوق الملكية	23	27	21	%19.42	%24.58-	%5.09-
العقارات الاستثمارية	23	23	25	%1.69-	%8.21	%3.14
الممتلكات والآلات والمعدات	1,727	1,678	1,641	%2.85-	%2.18-	%2.52-
الأصول غير الملموسة	316	339	359	%7.11	%5.97	%6.54
القيمة المعنوية	88	88	88	%0.00	%0.00	%0.00
إجمالي الأصول	62,499	64,425	65,722	%3.08	%2.01	%2.55

بالمليون درهم مغربي	2015	2016	2017	تغير 15/16	تغير 16/17	معدل النمو السنوي
البنوك المركزية، الخزائن، خدمة الشيكات البريدية	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	23	26	14	%12.58	%45.41-	%21.60-
مشتقات التحوط	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان وما في حكمها	5175	6079	3,845	%17.47	%36.74-	%13.80-
الديون المستحقة للعملاء	42079	42199	43,394	%0.29	%2.83	%1.55
سندات الدين الصادرة	3431	4005	6,323	%16.73	%57.89	%35.76
فارق إعادة تقييم الخصوم من المحافظ المحوطة	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الخصوم الضريبية المتداولة	2	11	43	%617.13	%282.13	%423.49
الخصوم الضريبية المؤجلة	271	392	440	%44.88	%12.12	%27.45
المستحقات والخصوم الأخرى	1853	1822	2,022	%1.67-	%10.97	%4.46
الديون المتعلقة بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المخصصات الفنية لعقود التأمين	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مخصصات المخاطر والرسوم	253	442	300	%74.61	%32.21-	%8.80
المنح والأموال العامة المتأثرة وصناديق الضمان الخاصة	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الديون الثانوية	754	754	755	%0.01-	%0.05	%0.02
رأس المال والاحتياطيات ذات الصلة	4642	4642	4,642	%0.00	%0.00	%0.00
الاحتياطيات الموحدة	3439	3538	3352	%2.88	%5.25-	%1.27-
جزء من المجموعة	3403	3505	3,321	%2.99	%5.24-	%90.37-
- جزء من الأقلية	36	34	32	%8.10-	%5.85-	%11.07
أرباح أو خسائر غير محققة أو مؤجلة، وجزء من المجموعة	76	81	45	%6.66	%44.26-	%99.85-

صافي ربح السنة	501	433	546	13.63-%	26.13-%	4.37-%
جزء من المجموعة	501	431	547	13.84-%	26.82-%	4.53-%
- جزء من الأقلية	0	1	1-	لا يوجد	187.38-%	لا يوجد
إجمالي الخصوم	62,499	64,425	65,722	3.08-%	2.01-%	2.55-%

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحسابات المجمعة كما في 2016/12/31

1.2. حساب الدخل

بالمليون درهم مغربي	2015	2016	2017	تغير 15/16	تغير 16/17	معدل النمو السنوي
الفائدة والمنتجات التي في حكمها	3,231	3,010	3,023	6.82-%	0.43%	3.26-%
الفائدة والنفقات التي في حكمها	673	570	644	15.29-%	12.95-%	2.18-%
هامش الفائدة	2,558	2,440	2,380	4.60-%	2.49-%	3.55-%
عمولة مقبوضة	529	539	547	1.86%	1.46%	1.66%
عمولة مقدمة	62	70	65	12.64-%	7.44-%	2.11%
هامش على العمولات	468	470	483	0.43-%	2.78-%	1.60-%
صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	198	160	174	19.19-%	8.75%	6.26-%
صافي الأرباح أو الخسائر للأدوات المالية المتاحة للبيع	30	33	39	8.56%	21.15-%	14.68-%
نتائج معاملات السوق	228	192	214	15.81-%	11.13-%	3.28-%
منتجات من أنشطة أخرى	70	78	50	11.75-%	36.49-%	15.76-%
نفقات من أنشطة أخرى	126	125	109	0.16-%	12.90-%	6.75-%
صافي الدخل المصرفي	3,198	3,055	3,016	4.48-%	1.27-%	2.89-%
(-) المصروفات التشغيلية العامة	1,371	1,419	1,402	3.45-%	1.21-%	1.10%
الإهلاك والإطفاء والخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة	182	171	185	5.79-%	7.82%	0.79%
إجمالي الدخل التشغيلي	1,645	1,465	1,430	10.95-%	2.39-%	6.77-%
تكلفة المخاطرة	841	584	524	30.54-%	10.26-%	21.05-%
الربح التشغيلي	804	881	906	9.53-%	2.83-%	6.13-%
حصة صافي دخل الشركات المشمولة باستخدام طريقة حقوق الملكية	12	16	9	33.38%	41.62-%	11.76-%
صافي المكاسب أو الخسائر على الأصول الأخرى	4-	0	13-	-	-	80.29-%
تغييرات في القيمة المعنوية	0	0	0	-	-	-
الدخل قبل الضرائب	812	897	903	10.46-%	0.58-%	5.40-%
(-) الضرائب على النتائج	311	465	357	49.22-%	23.22-%	7.04%
صافي الدخل للسنة	501	433	546	13.63-%	26.13-%	4.37-%

نتيجة المجموعة	0.4	1.4	1-	%249.76	%187.38-	لا يوجد
صافي دخل جزء من المجموعة	501	431	547	%13.84-	%26.82	%4.53

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة – المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحسابات المجمعة

II. تقديم الحسابات السنوية

II.1. الميزانيات العمومية للفترة 2015-2017

بالمليون درهم مغربي	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31	تغير 15/16	تغير 16/17	معدل النمو السنوي
1. نقدية بالصندوق والبنوك المركزية، والخزنة	1,479	2,005	1,959	%35.55	%2.29-	%15.09
خدمة الشيكات البريدية						
2. المطالبات المتعلقة بمؤسسات الائتمان وما في حكمها	4,899	5,667	6,661	%15.67	%17.54	%16.60
. عند الإطلاع	2,252	1,006	2,273	%55.31-	%125.86	%0.46
. محدد المدة	2,647	4,660	4,388	%76.06	%5.85-	%28.75
3. المطالبات المتعلقة بالعملاء	39,926	39,562	38,572	%0.91-	%2.50-	%1.71-
. اعتمادات الخزنة والمواد الاستهلاكية	15,186	13,764	12,850	%9.37-	%6.64-	%8.01-
. اعتمادات المعدات	7,758	9,074	9,572	%16.97	%5.49	%11.08
. الاعتمادات العقارية	14,433	14,769	14,481	%2.33	%1.95-	%0.17
. اعتمادات أخرى	2,550	1,954	1,669	%23.35-	%14.61-	%19.10-
4. ذمم مدينة بالتخصيم	968	827	1,030	%14.54-	%24.61	%3.20
5. معاملة استثمار أوراق مالية	6,908	7,850	9,371	%13.63	%19.38	%16.47

6,150	6,879	8,088	%11.85	%17.57	%14.67	. أذونات الخزنة وما في حكمها من أوراق مالية
751	965	1,282	%28.43	%32.92	%30.65	. سندات ديون أخرى
7	6	1	%6.05-	%77.28-	%53.80-	. سندات ملكية
612	591	742	%3.45-	%25.52	%10.09	.6. الأصول الأخرى
0	0	0	n/a	n/a	n/a	.7. أوراق مالية
0	0	0	n/a	n/a	n/a	. أذونات الخزنة وما في حكمها من أوراق مالية
0	0	0	n/a	n/a	n/a	. سندات ديون أخرى
278	303	296	%8.93	%2.23-	%3.20	.8. حقوق الملكية وما يتعلق بالعمل
0	0	0	n/a	n/a	n/a	.9. مطالبات ثانوية
306	520	855	%70.22	%64.27	%67.22	.10. أصول ثابتة قيد الإيجار
514	520	514	%1.07	%1.21-	%0.07-	.11. الأصول غير الملموسة
1,522	1,458	1,381	%4.17-	%5.27-	%4.72-	.12. الممتلكات والألات والمعدات
57,412	59,302	61,380	%3.29	%3.50	%3.40	إجمالي الأصول

بالمليون درهم مغربي	2015\12\31	2016\12\31	2017\12\31	تغير 15/16	تغير 16/17	معدل النمو السنوي
---------------------	------------	------------	------------	------------	------------	-------------------

1. البنوك المركزية، الخزنة، خدمة الشيكات البريدية	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
---	---	---	---	---------	---------	---------

2.	الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان وما في حكمها	1,482	2,527	1,311	70.57%	48.12%	5.93%
	. عند الإطلاع	1,025	332	888	67.60%	167.34%	6.94%
	. محدد المدة	457	2,195	423	380.81%	80.72%	3.71%
3.	ودائع العميل	41,723	41,662	42,560	0.15%	2.16%	1.00%
	. ذمم دائنة	28,050	28,999	29,028	3.38%	0.10%	1.73%
	. حسابات توفير	8,283	8,221	8,124	0.75%	1.17%	0.96%
	. ودائع لأجل	3,987	2,752	3,946	30.97%	43.36%	0.52%
	. ذمم دائنة أخرى	1,403	1,690	1,461	20.43%	13.51%	2.06%
4.	سندات ديون صادرة	3,564	4,422	6,950	24.07%	57.16%	39.64%
	. سندات ديون قابلة للتداول	3,564	4,422	6,950	24.07%	57.16%	39.64%
	. إصدارات السندات	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	سندات ديون أخرى صادرة	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
5.	خصوم أخرى	1,421	1,457	1,686	2.49%	15.75%	8.92%
6.	مخصصات المخاطر والرسوم	266	409	224	53.93%	45.12%	8.09%
7.	أحكام تنظيمية	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
8.	المنح والأموال العامة المتأثرة وصناديق الضمان الخاصة	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
9.	الديون الثانوية	754	754	754	0.01%	0.00%	0.00%
10.	فروق إعادة التقييم	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
11.	الاحتياطيات والأقساط المتعلقة برأس المال	3,284	3,284	3,284	0.00%	0.00%	0.00%
12.	رأس المال	1,328	1,328	1,328	0.00%	0.00%	0.00%
13.	المساهمون رأس المال غير المدفوع (-)	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
14.	الأرباح المحتجزة (-/+)	3,177	3,191	2,795	0.45%	12.41%	6.20%
15.	النتائج الصافية في انتظار التخصيص (-/+)	0	0	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
16.	صافي الدخل للسنة (-/+)	413	268	487	35.09%	81.86%	8.65%
	إجمالي الخصوم	57,412	59,302	61,380	3.29%	3.50%	3.40%

II.2. حساب الدخل للفترة 2015-2017

بالمليون درهم مغربي	\12\31	/12/31	تغير 15/16	تغير 16/17	معدل النمو السنوي
---------------------	--------	--------	------------	------------	-------------------

			2017	2016	\12\31 2015	
%4.43-	%1.33-	%7.44-	2,675	2,711	2,929	1 (+) الفائدة والمنتجات التي في حكمها
%5.50-	%9.27	%18.28-	529	485	593	2 (-) الفائدة والنفقات التي في حكمها
%4.16-	%3.63-	%4.69-	2,146	2,227	2,336	هامش الفائدة
%60.94	%60.51	%61.37	222	139	86	3 (+) المنتجات على الأصول الثابتة في الإيجار والتأجير
%61.86	%87.44	%39.76	287	153	110	4 (-) نفقات على الأصول الثابتة في الإيجار والتأجير
%65.13	342.29 %	%38.35-	65-	15-	24-	نتائج معاملات إيجار
%3.21	%4.09	%2.35	489	470	459	5 (+) عمولات مقبوضة
%9.15	%7.08	%11.26	74	69	62	6 (-) عمولات مقدمة
%2.26	%3.58	%0.96	416	401	398	هامش على العمولات
%16.58-	%1.01-	%29.69-	21	21	30	7 (±) نتائج معاملات تداول أوراق مالية
%44.63	%100<	%68.85-	37	6	18	8 (±) نتائج معاملات استثمار أوراق مالية
%5.40-	%1.94-	%8.74-	145	147	162	9 (±) نتائج معاملات تداول
لا يوجد	%100>	%72.37-	0.2-	1	5	10 (±) نتائج معاملات على منتجات مشتقة
%2.78-	%15.49	%18.16-	203	175	214	نتائج معاملات السوق
%11.23-	%30.20-	%12.88	102	146	130	11 (+) منتجات مصرفية أخرى متنوعة
%0.72-	%0.69-	%0.76-	93	94	95	12 (-) منتجات مصرفية أخرى متنوعة
%4.34-	%4.68-	%3.99-	2,708	2,841	2,959	صافي الدخل المصرفي
لا يوجد	%100>	%53.25-	12-	14	29	13 (±) نتائج عمليات الاستثمار المالي
100.05	%76.58	%100<	35	20	9	14 (+) دخل تشغيلي غير مصرفي آخر
%72.31	%100,<	%0.66-	29	10	10	15 (-) دخل تشغيلي غير مصرفي آخر
%0.42	%2.25-	%3.15	1,540	1,575	1,527	16 (-) المصروفات التشغيلية العامة
%10.78-	%9.88-	%11.68-	1,163	1,290	1,461	إجمالي الدخل التشغيلي
%27.45-	%38.43-	%14.51-	441-	717-	838-	17 (+) صافي التوزيعات من عمليات إعادة قيد المخصصات
%83.27	%100,>	391.14	162	140-	48	18 (±) صافي الرسوم الأخرى على المخصصات
%14.78	104.06 %	%35.44-	883	433	670	النتيجة الحالية
%62.63	%100<	%71.02-	213-	23-	81-	النتيجة غير الحالية
%1.62	%29.24	%20.10-	183	142	177	19 (-) الضرائب على النتائج
%8.65	%81.86	%35.09-	487	268	413	صافي نتائج السنة المالية

III. تقديم الحسابات الموحدة ربع السنوية لسنة 2018

III.1. النتائج الموحدة للبنك المغربي للتجارة والصناعة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تغير		تغير			بالمليون درهم مغربي
2018/03/31	2018/03/31	2018/03/31	2018/01/01	2017/12/31	
-	-				
2017/12/31	2018/01/01				
					القيم النقدية والبنوك المركزية، والخزانة، خدمة الشيكات البريدية
%72.30	%72.59	3,375	1,956	1,959	
					الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
%42.39	%7.88	672	623	472	
	%8.32	511	472		الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض التداول
	%6.52	161	151		الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
					مشتقات التحوط
					الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
	%2.31-	4,885	5,000	-	أدوات الدين المرحلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية القابلة لإعادة التدوير
					أدوات حقوق الملكية المسجلة بالقيمة العادلة قيمة حقوق الملكية غير القابلة لإعادة التدوير
%100.00-				8,422	الأصول المالية المتاحة للبيع
	%7.96-	3,062	3,327		أوراق مالية بالتكلفة المطفأة
%0.11-	%0.11	2,237	2,234	2,239	القروض والذمم المدينة على مؤسسات الائتمان وما في حكمها بالتكلفة المطفأة
%1.12-	%0.59	49,053	48,766	49,611	القروض والمطالبات على العملاء بالتكلفة المطفأة
					فارق إعادة تقييم الأصول من المحافظ المحوطة استثمارات في أنشطة التأمين

%76.23-	%76.23-	3	12	12	الأصول الضريبية المتداولة
%9.38	%16.01	95	82	87	الأصول الضريبية المؤجلة
%17.41	%17.41	924	787	787	المستحقات والأصول الأخرى
					الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع
					استثمارات الشركات المسجلة وفق طريقة حقوق الملكية
%7.90	%7.90	22	21	21	
%1.37-	%1.37-	25	25	25	العقارات الاستثمارية
%1.57-	%1.57-	1,616	1,641	1,641	الممتلكات والألات والمعدات
%4.66-	%4.66-	342	359	359	الأصول غير الملموسة
%0.00	%0.00	88	88	88	القيمة المعنوية
%1.03	%2.28	66,398	64,920	65,722	إجمالي أصول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الحسابات المجمعة

بالمليون درهم مغربي					
تغير	تغير				
- 2018/03/31	- 2018/03/31	2018/03/31	2018/01/01	2017/12/31	
2017/12/31	2018/01/01				
					البنوك المركزية، الخزنة، خدمة الشيكات البريدية
%38.74	%38.74	20	14	14	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
	%38.74	20	14		الخصوم المالية المحتفظ بها لأغراض التداول
					الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة اختياري
					مشتقات التحوط
%46.24	%46.24	5,623	3,845	3,845	الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان وما في حكمها
%1.54-	%1.54-	42,724	43,394	43,394	الديون المستحقة للعملاء
%1.38-	%1.38-	6,236	6,323	6,323	سندات الدين الصادرة
					فارق إعادة تقييم الخصوم من المحافظ المحوطة
%13.76	%13.76	49	43	43	الخصوم الضريبية المتداولة
%74.13-	%28.16	114	89	440	الخصوم الضريبية المؤجلة
%12.64	%12.64	2,277	2,022	2,022	المستحقات والخصوم الأخرى
					الديون المتعلقة بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع
					المخصّصات الفنية لعقود التأمين
%43.71	%1.60-	431	438	300	مخصّصات المخاطر والرسوم
					المنح والأموال العامة المتأثرة وصناديق الضمان الخاصة
%1.24	%1.24	764	755	755	الديون الثانوية

0.00%	0.00%	4,642	4,642	4,642	رأس المال والاحتياطيات ذات الصلة
0.85%	19.62%	3,324	2,779	3,352	الاحتياطيات الموحدة
0.63%	19.85%	3,300	2,753	3,321	جزء من المجموعة
23.45%	4.79%	24	25	32	- جزء من الأقلية
14.89%	30.84%	38	29	45	أرباح أو خسائر غير محققة أو مؤجلة، وجزء من المجموعة
71.63%	71.63%	155	546	546	صافي الدخل للسنة
71.91%	71.91%	154	547	547	جزء من المجموعة
>100%	>100%	1	1-	1-	- جزء من الأقلية
1.03%	2.28%	66,398	64,920	65,722	إجمالي خصوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الحسابات المجمعة

2.3 حساب الإيرادات والمصروفات المجمع للبنك المغربي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تغير			قائمة الدخل الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
31/03/2018 - 2018\03\31	2017\03\31	31/03/2017	
2.1%	743	727	الفائدة والمنتجات التي في حكمها
13.4%	147	129	الفائدة والنفقات التي في حكمها
0.3%	596	598	هامش الفائدة
0.0%	147	147	عمولة مقبوضة
10.9%	19	21	عمولة مقدمة
1.8%	128	126	هامش على العمولات
-	-	-	صافي الأرباح أو الخسائر من صافي تحوطات المركز
100.0%	-	16	صافي الأرباح أو الخسائر للأصول المالية المتاحة للبيع
56.7%	67	43	صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
60.9%	69	43	صافي الأرباح أو الخسائر على معاملة الأصول/ الخصوم
-	2-	-	صافي الأرباح أو الخسائر على الأصول/ الخصوم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

5			صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
5			صافي الأرباح أو الخسائر على أدوات الدين في حقوق الملكية القابلة لإعادة التدوير
			تعويض أدوات حقوق الملكية المثبتة في حقوق الملكية غير القابلة للتدوير (أرباح الأسهم)
			صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول المالية بالتكلفة المطفأة
			صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالتكلفة المطفأة في الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
			صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
			صافي الدخل من أنشطة التأمين
			منتجات من أنشطة أخرى
			نفقات من أنشطة أخرى
			صافي الدخل المصرفي
			المصروفات التشغيلية العامة
			الإهلاك والإطفاء والخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة
			رسوم الإدارة
			إجمالي الدخل التشغيلي
			تكلفة المخاطرة
			نتيجة التشغيل
			حصة صافي دخل الشركات المشمولة باستخدام طريقة حقوق الملكية
			صافي المكاسب أو الخسائر على الأصول الأخرى
			تغييرات في القيمة المعنوية
			النتيجة قبل الضرائب
			ضرائب الدخل
			صافي النتيجة
			نتيجة المجموعة
			صافي النتيجة كجزء من المجموعة
			الأرباح لكل سهم (بالدرهم)
			الأرباح المخفضة لكل سهم (بالدرهم)
			معامل التشغيل

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الحسابات المجمعة

(* حسابات الربع الأول لسنة 2017 مثبتة تحت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

14. تقديم الحسابات الموحدة ربع السنوية لسنة 2018

بالمليون درهم مغربي	تغير 2017/12/31 - 2018/03/31	2018/03/31	2017/12/31
1. نقدية بالصندوق والبنوك المركزية، والخزانة	72.45%	3,378	1,959
خدمة الشيكات البريدية	,	-	-
2. المطالبات المتعلقة بمؤسسات الائتمان وما في حكمها	9.35%	6,038	6,661
. عند الإطلاع	22.88%	1,753	2,273
. محدد المدة	2.34%	4,285	4,388
3. المطالبات المتعلقة بالعملاء	1.46%	38,010	38,572
. اعتمادات الخزانة والمواد الاستهلاكية	2.16%	12,572	12,850
. اعتمادات المعدات	3.28%	9,259	9,572
. الاعتمادات العقارية	0.20%	14,451	14,481
. اعتمادات أخرى	3.54%	1,728	1,669
4. ذمم مدينة بالتخصيم	27.32%	1,312	1,030
5. معاملة استثمار أوراق مالية	3.43%	9,050	9,371
. أذونات الخزانة وما في حكمها من أوراق مالية	1.87%	8,239	8,088
. سندات ديون أخرى	36.82%	810	1,282
. سندات ملكية	0.07%	1	1
6. الأصول الأخرى	16.42%	864	742
7. أوراق مالية	,	,	,
. أذونات الخزانة وما في حكمها من أوراق مالية	,	,	,
. سندات ديون أخرى	,	,	,
8. حقوق الملكية وما يتعلق بالعمل	0.18%	296	296

-	٠	٠	9. مطالبات ثانوية
%11.30	951	855	10. أصول ثابتة قيد الإيجار
%1.36	520	514	11. الأصول غير الملموسة
%3.81-	1,329	1,381	12. الممتلكات والألات والمعدات
%0.60	61,748	61,380	إجمالي الأصول

تغير - 31/03/2017	2018\03\31	2017/12/31	بالمليون درهم مغربي
31/03/2018			
-	-	-	1. البنوك المركزية، الخزنة، خدمة الشيكات البريدية
%55.50	2,039	1,311	2. الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان وما في حكمها
%18.07-	727	888	. عند الإطلاع
%209.79	1,311	423	. محدد المدة
%1.63-	41,865	42,560	3. ودائع العميل
%1.25-	28,665	29,028	. ذمم دائنة
%0.30-	8,100	8,124	. حسابات توفير
%11.93-	3,475	3,946	. ودائع لأجل
%11.21	1,625	1,461	. ذمم دائنة أخرى
%0.79-	6,895	6,950	4. سندات ديون صادرة
%0.79-	6,895	6,950	. سندات ديون قابلة للتداول
-	-	-	. إصدارات السندات
-	-	-	. سندات ديون أخرى صادرة
%16.73	1,968	1,686	5. خصوم أخرى
%5.51-	212	224	6. مخصصات المخاطر والرسوم
-	-	-	7. أحكام تنظيمية
-	-	-	8. المنح والأموال العامة المتأثرة وصناديق الضمان الخاصة
%1.29	764	754	9. الديون الثانوية
,	,	,	10. فروق إعادة التقييم
%0.00	3,284	3,284	11. الاحتياطيات والأقساط المتعلقة برأس المال
%0.00	1,328	1,328	12. رأس المال
0.00			13. المساهمون رأس المال غير المدفوع (-)
%0.00	2,795	2,795	14. الأرباح المحتجزة (-/+)
,	487	,	15. النتائج الصافية في انتظار التخصيص (-/+)
%77.47-	110	487	16. صافي الدخل للسنة (-/+)
%0.60	61,748	61,380	إجمالي الخصوم

تغير 2018/03/31 2017/03/31 -	2018/03/31	2017/03/31	بالمليون درهم مغربي
3.57%	935	903	1- دخل تشغيلي مصرفي
12.63%	55	48	- الفائدة والمنتجات التي في حكمها على المعاملات مع مؤسسات الائتمان
3.41%-	537	556	- الفائدة والمنتجات التي في حكمها على معاملات العملاء
10.28%	64	58	- الفائدة والمنتجات التي في حكمها على سندات الديون
	0	0	- منتجات على سندات الملكية
67.71%	67	40	- منتجات على الإيجار والتأجير
0.34%	124	124	- عمولات على الخدمات
15.36%	88	77	- منتجات الخدمات المصرفية الأخرى
11.74%	264	237	2: نفقات تشغيلية مصرفية
11.99%-	9	10	- الفائدة والنفقات التي في حكمها على المعاملات مع مؤسسات الائتمان
4.54%-	71	75	- الفائدة والنفقات التي في حكمها على معاملات العملاء
28.13%	44	35	- الفائدة والنفقات التي في حكمها على سندات الديون الصادرة
57.05%	88	56	- النفقات على معاملات الإيجار والتأجير
15.43%-	51	61	- نفقات مصرفية أخرى
0.67%	671	666	3: صافي الدخل المصرفي
97.27%-	0	7	- صافي الدخل غير المصرفي
99.49%-	0	3	- مصروفات تشغيلية غير مصرفية
0.47%-	380	382	4: المصروفات التشغيلية العامة
0.71%-	211	213	- تكاليف الموظفين
6.20%-	5	5	- المستحقات والضرائب

113	114	%1.02	- مصروفات خارجية
0	0		- مصروفات تشغيلية عامة أخرى
51	50	%2.65-	الإهلاك وأحكام الأصول غير الملموسة والأصول الملموسة
187	172	%8.05-	5: الإهلاك والإطفاء والخسائر على الديون غير القابلة للاسترداد
173	165		- مخصصات الذمم المدينة والالتزامات الموقعة
0	0	%5.09-	المستحقة
11	2	%84.33-	- خسائر في الإعسار
2	6	%143.08	- أحكام أخرى
219	53	%75.94-	6: وقت الاسترداد ومخصصات القروض المطفأة
66	41	%36.91-	عكس مخصصات الذمم المدينة والالتزامات بموجب التوقيع المعلق
0,5	1,3	%135.23	- الاسترداد على الذمم المدينة المطفأة
153	10	%93.39-	- عكس المخصصات الأخرى
321	172	%46.54-	7: النتيجة الحالية
0	0	%100.00-	- المنتجات غير المتداولة
184	2	%98.67-	- النفقات غير المتداولة
138	169	%22.95	8: النتيجة قبل الضرائب
20-	59-	>%100	- الضرائب على النتائج
117	110	%6.53-	9: صافي نتائج السنة المالية

الجزء الرابع: عوامل الخطر

تعتبر مجموعة البنك المغربي للسيطرة على المخاطر التي تتعرض لها باعتبارها نتيجة طبيعية لضمان استدامة أنشطتها والتطوير المستمر لربحيتها. وتواجه مجموعة البنك المغربي العديد من المخاطر الناجمة عن تنوع أنشطتها وكذلك على مستوى البنك وعلى مستوى جميع الشركات التابعة. وبالتالي، ووفقاً لأنظمة بنك المغرب والمستوحاة من أفضل الممارسات الدولية (خاصةً تلك التي تشير إلى المساهم بي إن بي باربيا) فإن نظام الرقابة الداخلية الذي وضعته مجموعة البنك المغربي يتوافق مع اللوائح المعمول بها؛ ولكنه يوفر أيضاً نظاماً مناسباً لمراقبة المخاطر والسيطرة عليها. ويهدف هذا النظام بشكل عام إلى إدارة المخاطر التي تتعرض لها مجموعة البنك المغربي على النحو الأمثل. ولذلك يجب فهمها كأداة رئيسية لإدارة جميع أصحاب المصلحة وأداة لا غنى عنها لضمان استمرارية مجموعة البنك المغربي. ويعمل المجلس الإداري والمجلس الإشرافي على التحقق من صحة كل تغيير يتعلق بنظام الرقابة الداخلية .

وفي هذا الإطار:

- يتم تنظيم البنك على شكل وحدات مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلية. ويحدد المديرون نظام الرقابة الداخلية الخاص بهم ويضمنون فعاليتها وذلك بالتنسيق مع الكيانات الأخرى في البنك المغربي. ويضطلع المديرون - كل حسب مستواه - بواجب الرقابة الكاملة والفعالة على الأنشطة التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتهم.
- وتعتبر ممارسة التفويض أحد المبادئ التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية. وهو يمثل نظام التشغيل وصنع القرار الأساسي للبنك من خلال إعداد مراحل لتنفيذ سياسة الإدارة العامة. ويجب أن تضمن هذه المرحلات التطبيق الصارم لقراراتهم من خلال الرقابة على تفويضاتهم.

يغطي نظام الرقابة الداخلية في بنك المغرب للتجارة والصناعة عائلات المخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان و مخاطر تقصير الطرف المقابل.
- مخاطر السوق.
- مخاطر معدل الفائدة والسيولة.
- مخاطر التشغيل.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلق وظيفة "الامتثال" في إطار الركن الثاني من لائحة بازل II. وهي كيان مستقل مرتبط مباشرة بمجلس الإدارة، وهو الكيان المسؤول عن رصد مخاطر عدم الامتثال، والذي يعرف بأنه خطر التعرض لمخاطر السمعة أو الخسارة المالية أو العقاب بسبب عدم الامتثال للأحكام القانونية والتنظيمية أو المعايير والممارسات السارية.

1. مخاطر الائتمان و مخاطر تقصير الطرف المقابل

ينتج تقييم مخاطر الائتمان من مزيج من معلمتين: مخاطر تقصير الطرف المقابل ومخاطر الخسارة في حالة تقصير هذا الطرف المقابل. يعتمد نظام إدارة مخاطر الائتمان على البيانات التالية:

- تصنيف الطرف المقابل، مما يعكس خطر افتراضي للطرف المقابل: علامة تصنيف الطرف المقابل، وتكون واحدة فقط، وبالتالي تعزى إلى كل عميل بنك المغرب للتجارة والصناعة لديه ائتمان، بغض النظر عن طبيعة الطرف المقابل.
- معدل الاسترداد الإجمالي، والذي يعكس، لكل إئتمان ممنوح، الاسترداد المتوقع، في حالة التقصير من جانب الطرف المقابل

تعتبر كل من هذه البيانات، المستخدمة في بنك المغرب للتجارة والصناعة منذ أكثر من خمس سنوات، أساسية لتتبع وقياس موثوق لإدارة مخاطر الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تشكل العناصر الأساسية لتنفيذ لائحة بازل II بطريقة متقدمة.

إدارة مخاطر الائتمان

يتم النظر في إدارة مخاطر الائتمان على مستوى إنشاء التراخيص ثم على مستوى المتابعة والتحكم في الاستخدامات. يستند قرار منح أو تجديد الائتمانات على مبدأ "الرؤية المزدوجة". وهكذا، يتم صنع القرار بشكل مشترك بواسطة خط العمل وإدارة المخاطر. وتتضمن العملية تحليلاً كاملاً للملف الذي قام به الموقع والذي يقدم المسابقات والدراسة المتناقضة التي أجرتها خلية المخاطر قبل تقديم الملف إلى لجنة ائتمانية مخصصة. يشمل التحكم في الاستخدامات عدة مستويات يتم تحديدها بواسطة إجراء داخلي:

- ضوابط المستوى الأول: يتم تنفيذ هذه الضوابط بواسطة خطوط العمل وتتعلق بنقاط المراقبة الأساسية (PSF) التي تخضع لإجراءات دقيقة. وبالتالي، يجب تنفيذ ما يلي وفقاً لمعدل دوري ومنهجي محدد مسبقاً لضوابط في ست مجالات تعتبر حساسة من قبل البنك: ملاحظة الطرف المقابل، الضمانات الواردة والمصدرة، الحسابات غير المنتظمة، الحسابات ذات الحوادث وحفظ السجلات.
- ضوابط المستوى الثاني: يتدخل قسم المخاطر في نظام الرقابة الداخلية من خلال توفير مراقبة المستوى الثاني لمخاطر الائتمان. تتضمن إدارة المخاطر الإلتزام بإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، وترصد عن كثب استخدام القروض وترصد تطور بيان مخاطر البنك. وتنفذ ضوابط أخرى من خلال تنفيذ تحليلات مواضيعية، مهام مخصصة بنقاط المراقبة الأساسية (PSF) ومختلف لجان مراقبة المخاطر.
- ضوابط المستوى الثالث: تتضمن المراقبة الدورية التي يقوم بها الفاحص العام مراجعةً دوريةً للحفاظ على أمانها. وبالتالي، يتم تدقيق جميع مجموعات التشغيل بشكل دوري ويتم تحليل جودة الحافظة. ومع ذلك، في حالة حدوث تدهور في جودة المخاطرة، يضمن الفحص العام وجوداً أوثق.

إدارة مخاطر تركُّز الائتمان

مخاطر تركُّز الائتمان هي مخاطر التعرض المفرط الذي يمكن أن يؤدي إلى خسائر للبنك. يتم استعراض الحدود القطاعية بشكل دوري.

يتم إجراء تحليل ربع سنوي حول تطور تركُّز الائتمانات من أجل منع التعرض الكبير جداً في جزء معين.

إن قياس وإدارة هذه المخاطر يجعل من الممكن فهم شكل ومستوى مخاطر تركُّز الائتمان المكتبَدَة حسب نوع التعرض (الأطراف المقابلة الفردية، مجموعات المصالح، الأطراف المقابلة التي تنتمي إلى القطاع الاقتصادي نفسه، والأطراف المقابلة التي تنتمي إلى نفس القطاع والمنطقة الجغرافية والضامنين) ووضع حدود لكل نوع من أنواع التعرض.

يتم التحقق من صحة هذه الحدود ومراقبتها من قبل هيئات الإدارة.

2. مخاطر السوق:

يتم تعريف مخاطر السوق على أنها ضعف مواقع دفتر التداول للتغيرات في معلمات السوق، وتقلبات معلماته والارتباطات بين هذه المعايير، أي مستوى الخسارة الذي يمكن تحمله، بعد الانعكاس غير المواتي للسوق. وينقسم إلى خمس عائلات كبيرة:

- مخاطر أسعار الفائدة،
- مخاطر العملة،
- خطر ملكية العقار،
- خطر على المنتج الأساسي،
- خطر مشتق.

وتتطلب أهمية هذه المخاطر وتعقيدها النسبي وضع نظام لإدارة المخاطر من أجل المحافظة عليها بمستويات مقبولة مقارنة بمواقف البنك وفي نفس الوقت الامتثال لمتطلبات لائحة بازل.

المبادئ الأساسية:

من أجل إدارة مخاطر السوق والتحكم فيها، أنشأت بنك المغرب للتجارة والصناعة نظام إدارة مخاطر يتوافق مع لائحة معايير بازل ولائحة معايير مجموعة بي أن بي باريباس "BNP PARIBAS". يعتمد هذا الإجراء على عدة مبادئ من بينها:

- مراقبة ومتابعة المخاطر على المعارض
- تطوير أنشطة السوق في إطار لجان المنتجات الجديدة مع تحليل متعمق للمخاطر الناتجة عن هذه الأنشطة
- الامتثال للأنظمة المصرفية من حيث إدارة المخاطر الاحترازية
- اعتماد معايير المجموعة وأفضل الممارسات في إدارة مخاطر السوق

تستند إدارة مخاطر السوق لدى البنك المغربي للصناعة والتجارة على مبادئ أساسية، والتي تضمن مراقبة الجودة ونظرة شاملة للمخاطر في جميع الأنشطة المتعلقة بحافظة المتاجرة بالبنك. هذه المحاور هي ثلاثة ومرتبطة:

- تحكم من المستوى الأول يقدمه مشغلو الواجهة المطالبين بالامتثال للمعايير الداخلية للمجموعة على مستوى التداول واتخاذ المواقف في الأسواق وأيضاً فيما يتعلق بالأخلاقيات.

- يتحقق التحكم من المستوى الثاني من خلال المراقبة اليومية التي تقدمها إدارة مخاطر السوق، والتي تضمن الامتثال لقيمة مخاطر القيمة المعرضة للمخاطر وحدود حجم المخاطرة على مراكز سعر الفائدة والعملة والسيولة. يتم إرسال التقارير اليومية التي تلخص مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى أعضاء المجلس الإداري للبنك لإبقائهم على علم بمستويات المخاطر والتعرض الناتجة عن نشاط التداول. بالإضافة إلى المراقبة الوظيفية من قبل مجموعة إدارة المخاطر "GRM" التابعة لمجموعة بي أن بي باريبا "BNP PARIBAS"

- يضمن التدقيق الداخلي / التفتيش العام المتابعة الوظيفية من المستوى الثالث

آلية المراقبة والحد من مخاطر السوق

كما يتم ضمان مراقبة الإدارة العليا من خلال تحديد حدود التداول لمراقبة النشاط وتأثيره بشكل صحيح:

- موقع التبادل: الحد من القيمة المعرضة للخطر، من حيث الحجم والاتجاه؛
- موضع السعر: حد متوسط الموضع حسب نطاق الاستحقاق؛

- موضع السندات: الحد من القيمة المعرضة للخطر ومن الحساسية لكل نطاق استحقاق ؛
- موضع بشأن الخيار: الحد الإغريقي (دلتا - غاما - فيغا)

تتم مراجعة هذه الحدود سنوياً، إما صعوداً أو هبوطاً، من قبل الإدارة العامة مع إمكانية المراجعة كل ستة أشهر أو عند الطلب.

VaR (القيمة المعرضة للخطر) GEAR:

يمكن تعريف القيمة المعرضة للخطر بأنها الحد الأقصى للخسارة المحتملة التي قد تواجهها المحفظة المالية في حالة الحركة العادية لمعاملات السوق، على مدى الأفق الزمني وعند مستوى معين من الثقة. تحتفظ المجموعة بمستوى ثقة يبلغ نسبة 99٪ وأفق زمني ليوم واحد.

المجموعات الرئيسية لعوامل المحاكاة هي:

- أسعار الأسهم وتقلبها الضمنية ؛
- أسعار الفائدة، الأسهم/مقايضات أسعار الفائدة ؛
- المواد الأولية ؛
- أسعار الصرف وتقلبها الضمنية ...

يتم حساب محاكاة عوامل الخطر باستخدام نهج مونت كارلو الذي يلتقط المعلمات غير الطبيعية للسوق فضلاً عن الاعتماد المتبادل بين عوامل السوق.

إدارة مخاطر العملات:

تتطابق مخاطرة صرف العملات الأجنبية المتأصلة في نشاط تداول البنك المغربي للتجارة والصناعة مع مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات. فهي تجد مصادرها الرئيسية في مركز العملات الأجنبية التقليدي للبنك وفي خيارات صرف العملات الأجنبية.

يتم رصد هذا الخطر من خلال معلمتين رئيسيتين: الحد من "GEaR" "الربح الإجمالي المعرض للخطر" (المعادل لـ VaR، القيمة المعرضة للخطر)، حدود لحجم مركز الصرف (القصيرة / الطويلة) والحدود الإغريقية (دلتا- غاما - فيغا) لخيارات العملات

مخاطر معدل الفائدة ومخاطر السندات:

تقابل مخاطر معدل الفائدة مخاطر التغير في قيمة المراكز أو مخاطر حدوث تغير في التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية كنتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تجد مصادرها الرئيسية في المواقف النقدية والسندات.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك المغربي للتجارة والصناعة من خلال متوسط حدود المراكز لكل نطاق استحقاق والحد المكافئ العام لمدة عام كامل بالنسبة للخزينة المالية. حد في الربح الإجمالي المعرض للخطر (GEAR) وحدود حساسية النطاق المستقبلي وحسب نطاق الاستحقاق المسعى PV01 بالنسبة لنشاط تداول السندات.

نظام التحكم ومتابعة الحدود

يتم تنفيذ عمليات متابعة الاستخدامات / الحدود يوميًا من خلال التقارير المرسلة إلى الإدارة العليا للبنك وكذلك إلى جميع الكيانات المعنية. تتضمن هذه التقارير مراكز صرف العملات الأجنبية ومواقع الأوراق المالية ومواقع أسعار صرف العملات. يتم إرسال هذه التقارير من قبل مدير مخاطر السوق إلى إدارة الخزينة وأسواق رأس المال في الإدارة العامة وإدارة المخاطر.

تجاوز الحد الأقصى لحجم التداول يتطلب موافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة وإدارة المخاطر. من ناحية أخرى، يتم التسامح مع تجاوز الحد المسموح به من حيث القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) للموقف الفردي، الراجعة إلى انخفاض قيمة العملة على سبيل المثال.

اختبار الإجهاد:

بالتوازي مع نظام المراقبة، يتم إجراء اختبارات الإجهاد على المراكز النقدية شهريا منذ عام 2005. يتم تنفيذها وفقاً لطريقتين: نهج "تحديد السوق" الذي يعتمد على حساب تأثير حركة سعر الفائدة على نتيجة المحفظة المالية. نهج "التمويل" الذي يعتمد على حساب التأثير على التدفق النقدي نتيجة لأزمة السيولة. هذا هو النهج القائم على إعادة تمويل O / N لسيولة الفجوة.

3. مخاطر معدل الفائدة والسيولة:

تتمحور إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة والسيولة حول المحاور الرئيسية التالية:

- احترام نسب السيولة التنظيمية: نسبة قصيرة الأمد، نسبة الموارد الدائمة، احتياطات البنك المركزي،
- احترام نسب السيولة الداخلية لمجموعة بي أن بي باريا (NSFR،LCR)
- ضمان سيولة البنك المغربي للتجارة والصناعة على المدى القصير، وإدارة سيولة الأصول والمصاريف GAP على المدى الطويل
- تجنب الاختلالات الشديدة مع الأخذ في الاعتبار حماية الملاءة المالية، وقدرة البنك على الاقتراض وتصنيفه،
- إعادة تمويل البنك التجاري بأفضل تكلفة ؛
- السيطرة على المخاطر المالية،
- تخفيف تباين النتائج،

الحد من مخاطر أسعار الفائدة عن طريق اختيار استحقاق محفظة الأوراق المالية، من خلال استحقاق القروض وتوجيه السياسة التجارية من خلال تحديد معدل التحويل الداخلي المناسب.

يتبع الـ ALM (إدارة سيولة الأصول والمصاريف) مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة في 3 مناطق مختلفة:

- مخاطر أسعار الفائدة الهيكلية ومخاطر السيولة المرتبطة بمعاملات العملاء والمجموعة في كتب تسمى Book Commercial.
- مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة الهيكلية المتعلقة بكتاب الأسهم.
- مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة الناتجة عن مجموع المكونات الفرعية السابقة.

كما تقوم ALM بمراقبة هذه المخاطر وإدماجها في مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة، وبالتالي دمج شركات التمويل الرئيسية.

تراقب ALM مخاطر أسعار الفائدة والسيولة التي قد تنشأ عن:

- الارتباط الجزئي أو عدم وجود علاقة بين شروط الأجر وظروف السوق (الأسعار الخاضعة للرقابة، والمعدل الأساسي، وما إلى ذلك)
- عدم اليقين بشأن مدة معاملات العملاء (الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير...)
- وجود خيارات سلوكية على منتجات ذات معدل ثابت أو منتجات مماثلة طويلة الأجل (مدفوعات مسبقة على الرهون العقارية، وما إلى ذلك)

تستند هذه التحليلات على تطوير الجداول الزمنية التي تعكس التدفقات المتعلقة بالمعاملة في تاريخ مراجعة سعرها. إذا كانت هذه المعاملة الأخيرة بسعر ثابت، يتم وضع التدفقات في تاريخ استحقاقها.

بالنسبة للعمليات التي لا تحتوي على مواعيد نهائية تعاقدية (مثل الودائع تحت الطلب، والأموال الخاصة، وما إلى ذلك)، يتم "التخلص منها" وفقًا لاتفاقيات جدول الاستحقاق التي تستند إلى نتائج الدراسات الإحصائية التي أجريت على هذه العناصر.

يتم تحديد حدود معدل الدخل الثابت (موارد معدل الفائدة الثابتة - معدلات الفائدة الثابتة) وحدود السيولة حسب نطاق الاستحقاق لكل كتاب.

كما يتم إجراء تحليلات الحساسية لقياس استقرار صافي الدخل المصرفي (PNB) مقابل صدمة معدل 100 إلى 200 نقطة أساس.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فجوات السيولة لسنة واحدة تخضع أيضًا لحد داخلي. يتم وضع خطة إدارة الأزمات على أساس عدة سيناريوهات لمنع أي مخاطر بسبب انعدام السيولة. يتم تشغيل هذه الخطة إما عن طريق المؤشرات الداخلية الخاصة بالبنك (المتعلقة بمستوى السيولة والوصول إلى السوق)، أو عن طريق مؤشرات خارجية مشتقة من ظروف السوق، من قبل السلطات النقدية (مكتب الصرف وبنك المغرب)، والتطورات الفعلية أو المحتملة في القانون وكذلك توقعات السيولة وشروط التمويل للبنك وهؤلاء المنافسين.

بشكل دوري، يتم عقد لجنة إدارة المخاطر ALCO التي تجمع أعضاء مجلس الإدارة للتحكم في:

- مستوى التعرض للمجموعة من حيث معدل الفائدة ومخاطر السيولة
- احترام الحدود الموضوعية لتأطير هذه المخاطر
- إعادة توجيه إستراتيجية إدارة الميزانية العمومية للبنك بناءً على بيان المخاطر وتطورات السوق.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية كجزء من توصيات بازل II الركيزة II.

4. مخاطر التشغيل:

يعرّف بنك المغرب المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن أوجه القصور أو الإخفاقات التي تعزى إلى الإجراءات الداخلية أو الموظفين والنظم الداخلية أو الأحداث الخارجية". يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

استفاد نظام إدارة المخاطر التشغيلية لدى مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة على مدى عدة سنوات من أفضل ممارسات المساهم الرئيسي لمجموعة (BNP Paribas) بي أن بي باريسا، وقد وصل اليوم إلى مستوى كبير من النضج.

إن الخيارات والتوجهات التي اعتمدها مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة منذ السنة المالية 2004 لإدارة المخاطر التشغيلية تتوافق مع تعميمات وتوجهات بنك المغرب في هذا الشأن.

تطبيق قواعد بازل II

دخل نظام بازل II الجديد حيز التنفيذ في المغرب في يناير 2007 من أجل النهج القياسي لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

بمجرد نشر هذه اللوائح من قبل المنظم، شرع البنك في مشروع كبير يشمل التعبئة الهامة للفرق، من أجل الامتثال للوائح بازل II بشأن الطرق القياسية. أدى هذا العمل إلى إنشاء نظام لحساب نسبة الملاءة في الطريقة القياسية. يساعد على تحقيق المتطلبات التنظيمية لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية.

اعتمدت الهيئة التنظيمية النصوص المتعلقة بالركن الثاني "آلية مراقبة المخاطر وكفاية رأس المال الداخلي" والركن الثالث "آلية قواعد انضباط السوق".

بالإضافة إلى ذلك، مكن تحليل قواعد الركن الثاني البنك المغربي للتجارة والصناعة من تنظيم مشاريع إضافية بهدف مواءمة اللوائح واعتماد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

في عام 2013، أقام البنك المغربي للتجارة والصناعة نظام إدارة مخاطر يغطي نطاق العملاء والمهنيين عن طريق نشر تصنيف التجزئة الآلي. خصوصية NEGCOM واختزال في الخطأ التلقائي.

ويتعلق تصنيف التجزئة / الإختزال الإلزامي التلقائي بجميع العملاء من الخواص والمهنيين. ويستند إلى الخصائص الجوهرية وكذلك تاريخ علاقتهم مع البنك المغربي للتجارة والصناعة (التدفقات المؤكدة، التوازن، عمر العلاقة، المخالفات ... إلخ). يتم تحديث ملاحظة الطرف المقابل في اليوم الثامن من كل شهر عبر معالجة آلية. ولذلك، فهي مسألة قياس، من نهج متعدد المعايير ومنهجية، لمستوى مخاطر العميل.

التقييم التلقائي يعمل منذ 2013/10/08

التنظيم وإدارة المخاطر:

المخاطر الائتمانية:

نفذ البنك المغربي للتجارة والصناعة، وفقا للمبادئ التوجيهية لبنك المغرب المرتبطة بالركن الثاني من نظام بازل II، وهو نظام لقياس المخاطر والسيطرة والرصد يتكيف مع طبيعة وحجم وتعقيد أنشطته. يسمح هذا النظام، الذي ينقل أيضًا معايير مجموعة بي أن بي باريبا (BNP Paribas)، بما يلي:

- تقييم ومراقبة جميع المخاطر التي يتعرض لها ؛
- الحفاظ على التعرض لمختلف المخاطر ضمن الحدود العامة التي تحددها اللوائح المعمول بها و / أو التي يضعها مجلس الإدارة ووافق عليها المجلس الإشرافي.
- إجراء تقييم مستمر لمستويات وفتات الصناديق الخاصة وتخصيصها، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومستوى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك المغربي للتجارة والصناعة.

مخاطر السوق

بموجب أحكام بازل 2 المتعلقة برأس المال وتوزيع مخصصات المخاطر، يطبق البنك المغربي للتجارة والصناعة الطريقة القياسية لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق.

إن تأثير متطلبات رأس المال لمخاطر السوق ليس كبيراً حيث أنه لا يمثل سوى 1٪ من إجمالي متطلبات جميع المخاطر.

مخاطر التشغيل

لعدة سنوات، قام البنك المغربي للتجارة والصناعة بوضع آلية تمثل متطلبات بازل 2.

إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة تعتمد على:

- اللجان المنتظمة حيث يتعامل رئيس موظفي البنك مع قضايا المخاطر التشغيلية ويستخدم المعلومات لإدارة هذه المخاطر بشكل أفضل (لجنة تنسيق الرقابة الداخلية، لجنة الامتثال، لجنة التدقيق).
- هيكل مخصص لإدارة المخاطر التشغيلية تم إنشاؤه في عام 2004، وملحق بإدارة الإمتثال منذ أبريل 2008.
- سياسة إدارة مخاطر تشغيلية عامة معتمدة من قبل مجلس الإشراف في البنك ومجموعة إجراءات كاملة ومحدثة.
- أداة مخصصة لإدارة المخاطر التشغيلية، مشتركة بين جميع الشركات التابعة لمجموعة بي ان بي باريبا (BNP Paribas)، مع تاريخ الحوادث التاريخية وحوادث مخاطر التشغيل المحتملة.

لقد أنشأت مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة نظاماً لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل، على أساس:

- تطوير العمليات وخرائط المخاطر التي تغطي جميع أنشطة مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة.
- آلية لجمع الحوادث التاريخية لمخاطر التشغيل التي تشمل جميع الكيانات التشغيلية، تُستكمل بعملية اعتماد دورية لموثوقية واكتمال البيانات.
- تحديد الهوية والتحليل النوعي والكمي لحوادث مخاطر التشغيل المحتملة. يمكن هذا النهج من تزويد إدارة البنك والكيانات التشغيلية بألية تقدير كمي للمخاطر الرئيسية، من أجل الإدارة المثلى للتعرضات من حيث المخاطر التشغيلية.

وعلاوة على ذلك، مراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية يحدث على وجه الخصوص من خلال:

- إدارة المخاطر القصوى على أساس خطة استمرارية العمل، والتي وصلت إلى مستوى النضج الكلي.
- اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية عقب الأحداث السابقة الهامة. على هذا النحو، وصلت آلية التحكم الدائم إلى مستوى معين من النضج مع التغطية المثلى للنطاق من قبل إدارة الرقابة الدائمة للمجموعة، واستخدام الأدوات التي سمحت بتصنيع الضوابط وتحسين جودتها وتنفيذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية بتغطية المخاطر الرئيسية.
- عملية التحقق من صحة المنتجات والأنشطة والتنظيمات الجديدة (PAON) والمعاملات الاستثنائية، مع إبراز المخاطر المرتبطة بها وشروط التنفيذ بالإضافة إلى قواعد التحكم المناسبة.
- آلية للتحكم في الأنشطة التي تستعين بمصادر خارجية أساسية.
- إجراءات رفع الوعي حول مواضيع المخاطر التشغيلية التي يتم إجراؤها مع الكيانات التشغيلية.

تحذير

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت رقم المرجع VI/EM/017/2018 في 07 سبتمبر من عام 2018.

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملاً والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.